# تقييم
# الانتخابات البلدية لشهر نيسان/أبريل 2026
# في
# الأراضي الفلسطينية المحتلة

***التقرير النـهائـي***

**20 تموز/يوليو 2026**

**مركز كارتر**

THE
CARTER CENTER

## المحتويات

**الملخص التنفيذي** 5
**مقدمة** 13
**خلفية عامة** 13
**خلفية سياسية** 15
الايفاء بـــِ "الالتزامات الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقرارات الشرعية الدولية" 15
نطاق الانتخابات 17
**الإطار القانوني** 19
النظام الانتخابي والحصص (الكوتا) 21
حصص (كوتا) النساء 22
حصص المسيحيين والمسلمين 23
**إدارة الانتخابات** 23
تسجيل الناخبين 23
حملات لجنة الانتخابات المركزية لتوعية الناخبين وتزويدهم بالمعلومات 24
فجوة تمويل لجنة الانتخابات المركزية 25
**الترشيح والمرشحون** 25
الطعون خلال مرحلة الترشيح 27
انتهاكات الحق في الترشح 27
**الحملة الانتخابية** 28
الإطار القانوني للحملة الانتخابية 28
الإطار القانوني للحملات الانتخابية في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي 29
الإطار القانوني لتمويل الحملات الانتخابية 31
سير الحملة الانتخابية 31
**يوم الاقتراع في الضفة الغربية** 33
**الانتخابات في غزة** 34
تسجيل الناخبين في غزة 35
ترشيح المرشحين والقوائم 35
إدارة الانتخابات والترتيبات اللوجستية 36
يوم الاقتراع في دير البلح 36
**تجميع الأصوات والنتائج** 39
**مشاركة النساء** 43
**مشاركة الشباب** 46
**مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة** 48
**حل النزاعات الانتخابية** 49

**تطورات ما بعد الانتخابات** **51**
دور وزارة الحكم المحلي 51
تطورات ما بعد الانتخابات في قطاع غزة 52
المؤتمر العام الثامن لحركة فتح 53
**الاستنتاجات** **54**
التوصيات 56
**الملاحق** **60**

## الاختصارات

| | | |
|---|---|---|
| CEC | Central Elections Commission | لجنة الانتخابات المركزية |
| CERD | International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination | الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري |
| DFLP | Democratic Front for the Liberation of Palestine | الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين |
| ICCPR | International Covenant on Civil and Political Rights | العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية |

| | | |
|---|---|---|
| ICHR | Independent Commission for Human Rights | الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان |
| MoLG | Ministry of Local Government | وزارة الحكم المحلي |
| MoI | Ministry of Interior | وزارة الداخلية |
| OCHA | Office for the Coordination of Humanitarian Affairs | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية |
| OHCHR | Office of the High Commissioner for Human Rights | مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان |
| OPT | Occupied Palestinian Territories | الأراضي الفلسطينية المحتلة |
| PCBS | Palestinian Central Bureau of Statistics | الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني |
| PFLP | Popular Front for the Liberation of Palestine | الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين |
| PLC | Palestinian Legislative Council | المجلس التشريعي الفلسطيني |
| PLO | Palestine Liberation Organization | منظمة التحرير الفلسطينية |
| PNC | Palestinian National Council | المجلس الوطني الفلسطيني |
| PPP | Palestinian People’s Party | حزب الشعب الفلسطيني |
| PPSF | Palestinian Popular Struggle Front | جبهة النضال الشعبي الفلسطيني |
| PSF | Palestinian Security Forces | قوات الأمن الفلسطينية |

## الملخص التنفيذي

أجريت الانتخابات المحلية الفلسطينية في 25 نيسان/أبريل 2026، في مناخ سياسي وإنساني واقتصادي غاية في الصعوبة، تأثر بالتداعيات المستمرة للحرب في غزة، والتوترات المتصاعدة في الضفة الغربية، وغياب الانتخابات الوطنية لفترة طويلة. كما ساهمت التوترات الإقليمية والحرب بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل في خلق بيئة متقلبة وغير آمنة. تم الاقتراع في ظل تدهور حاد في واقع حقوق الإنسان والأوضاع الأمنية. كما أدت القيود المفروضة على التنقل، وعنف المستوطنين، والترهيب والاعتقالات التعسفية، والتدهور الاقتصادي، والانتخابات بالتزكية، والاحتكار السياسي في الضفة الغربية الى تقييد العملية الديمقراطية بشكل كبير. كانت الانتخابات غير تنافسية في أكثر من نصف دوائرها. وبالإضافة إلى الظروف الإنسانية والأمنية الشديدة في قطاع غزة، لم تتحقق العملية الديمقراطية بالكامل في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، مثلت انتخابات نيسان/أبريل المحلية محاولة للحفاظ على مسارات المشاركة الديمقراطية المحدودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تبقى الانتخابات المحلية هي العملية الانتخابية المتكررة الوحيدة المتاحة هناك، باستثناء انتخابات النقابات العمالية ومجالس الطلبة.

في غزة، خلقت الأزمة الإنسانية والدمار الناتج عن الحرب تحديات عملياتية استثنائية. ومع ذلك، فإن إجراء الانتخابات في بلدية دير البلح – وهو الأول في غزة منذ عقدين – مثل خطوة رمزية نحو إحياء العمليات الديمقراطية والحفاظ على الروابط المؤسساتية بين غزة والضفة الغربية.

بعد تلقي دعوة من لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية في 1 نيسان/أبريل 2026، نفَّذ مركز كارتر تقييماً عن بعد حول العملية الانتخابية المقررة في 25 نيسان/أبريل لانتخابات المجالس البلدية والقروية. وتكون فريق تقييم الانتخابات في المركز من خبيرين دوليين يعملان عن بعد، وثلاثة خبراء محليين في الضفة الغربية، وخبير محلي واحد في غزة. وقد حالت القيود الأمنية الناتجة عن الصراع المستمر بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى دون التنقل الدولي إلى الضفة الغربية وغزة، ما تعذّر معه تنفيذ بعثة دولية رسمية لمراقبة العملية الانتخابية.

قيَّم فريق مركز كارتر العملية الانتخابية استنادًا إلى الإطار القانوني الفلسطيني والإطار الناظم لإدارة الانتخابات، فضلًا عن الالتزامات الدولية لفلسطين. وأجرى خبير محلي زيارات ميدانية إلى بلدية دير البلح في قطاع غزة، فيما نفّذ خبراء محليون مقيمون في الضفة الغربية زيارات إلى دوائر انتخابية في شمال الضفة وجنوبها وفي محيط رام الله. والتقى الفريق بأفراد ومجموعات في الضفة الغربية وغزة مباشرة وعبر الإنترنت، من بينهم موظفون في لجنة الانتخابات المركزية ومسؤولون في السلطة الفلسطينية، ومرشحون من قوائم وأحزاب مختلفة، وممثلون عن منظمات المجتمع المدني الفلسطينية الرائدة. ونظرا لصغر حجم الفريق، ونطاق البعثة المحدود، وطبيعة عمل خبرائه الدوليين عن بُعد، لم يراقب مركز كارتر العملية الانتخابية رسمياً.

اتسم السياق السياسي المتعلق بالانتخابات بجدل واسع حول التعديلات التي أُدخلت بموجب القرار بقانون رقم 23 لعام 2025 بشأن انتخابات الهيئات المحلية. فقد اشترط القانون، في صيغته الأولى، أن يقرّ المرشحون بالتزامهم بـــِ "الالتزامات الدولية وقرارات الشرعية الدولية" لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو بند يفسَّر على نطاق واسع باعتباره يفرض على المرشحين القبول بالإطار الذي قامت عليه اتفاقيات أوسلو. وبعد انتقادات شديدة من العديد من الأحزاب السياسية ومجموعات المجتمع المدني، عُدّل هذا الشرط جزئيًا، إلا أن التعديل جاء بعد بدء العملية الانتخابية وأثناء سيرها.

وجاء النص المُعدل على النحو الآتي: "تأكيد من مرشحي القائمة على قبول الترشيح في القائمة، والتزامهم بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وبرنامجها السياسي والوطني، والقرارات ذات الصلة بالشرعية الدولية"، مما أدى فعلياً إلى استبعاد المصطلح المثير للجدل

وهو "الالتزامات الدولية"، مع الإبقاء على اشتراط التزام المرشحين ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية وقراراتها.[1]

ظل التعديل مثيراً للجدل ولم يعالج الانتقادات بشكل كامل. واختارت بعض الفصائل من بينها حماس، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني عدم المشاركة رسمياً في الانتخابات، رغم أن بعض الأفراد المنتمين لتلك الأحزاب ترشحوا كمستقلين. ونتيجة لذلك، كانت حركة فتح هي الحزب السياسي الوحيد الذي تنافس رسمياً في العملية الانتخابية؛ وقد شاركت بما مجموعه 62 قائمة من المرشحين.

أدى إقرار قانون انتخابات الهيئات المحلية المتأخر وتعديله اللاحق بموجب القرار بقانون رقم 23 لعام 2025، إلى تقويض اليقين القانوني وقلل من الوقت المتاح لتثقيف الناخبين والاستعداد المؤسساتي. كما أدخل القانون تغييرات كبيرة على النظام الانتخابي، حيث استبدل نظام التمثيل النسبي المغلق السابق بنظام القوائم المفتوحة النسبي للمجالس البلدية ونظام الأغلبية محدود الأصوات للمجالس القروية، مما سمح للناخبين باختيار ما يصل إلى خمسة أسماء من قوائم المجالس البلدية، حتى لو لم تكن بالترتيب المدرج على القائمة. ورغم أن هذا النظام الانتخابي منح الناخبين حرية أكبر في اختيار المرشحين داخل القوائم الحزبية، بدلًا من التقيد بالترتيب الذي تحدده الأحزاب مسبقًا، إلا أنه عقَّد عملية الاقتراع وربما ساهم نسبياً في ارتفاع معدل بطاقات الاقتراع الملغاة.

كما أن نظام القائمة المفتوحة يعزز المنافسة بين مرشحي القائمة الواحدة ويمنع الأفضلية للمرشحين البارزين الذين يمكنهم إدارة حملات انتخابية ممولة جيداً. كذلك أدى نظام الاقتراع الجديد، واحتساب وتوزيع المقاعد، إلى جانب فئات الحصص (الكوتا) والحصص المزدوجة للنساء والمسيحيين في بعض المواقع الى صعوبة لدى بعض الأطراف في فهم كيفية ترجمة الأصوات إلى مقاعد.

أسهم الاستخدام الواسع لـ "التزكية" – أي تعيين المجالس تلقائياً في حال منافسة قائمة واحدة فقط في تقليص مستوى التنافس الانتخابي بصورة كبيرة. وعلى الرغم من أن الانتخابات كانت مقررة في 420 هيئة محلية، فإن الاقتراع قد أُجري في نهاية المطاف في 183 مجلساً فقط. ومع أن التعيين بالتزكية تعرض للانتقاد في انتخابات سابقة، فقد استمر واتسع ليشمل مواقع إضافية، منها رام الله ونابلس، وهما من أكبر بلديات الضفة الغربية، حيث انتُخب المرشحون بلا منافسة من خلال ترتيبات القائمة الواحدة[2]. وحرم ذلك مئات الآلاف من الناخبين من فرصة الإدلاء بأصواتهم. وعكس استمرار التزكية تأثير

[1] تم إصدار التعديل المعدل بمرسوم رئاسي في 27 كانون ثاني/يناير 2026، بتعديل المادتين 16.2 و19.1.
[2] أدى غياب التنافس السياسي في بعض المناطق، ولا سيما في البلدات الصغيرة، إلى فوز القوائم الانتخابية بالتزكية في 185 هيئة محلية في الضفة الغربية خلال انتخابات الهيئات المحلية لعامي 2021–2022. ولم تُجرَ أي انتخابات في قطاع غزة خلال تلك الفترة.

المفاوضات السياسية، والبنى العائلية، والجهود الرامية إلى تجنب المنافسة، ولا سيما من جانب فتح والفاعلين المحليين المؤثرين.

حافظت لجنة الانتخابات المركزية عموما على ثقة عامة قوية، وأظهرت قدرة تشغيلية كبيرة على الرغم من القيود المالية واللوجستية. ونفذت اللجنة برامج واسعة لتثقيف الناخبين باستخدام وسائل الإعلام التقليدية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وجلسات التوعية، والمبادرات الهادفة إلى تسهيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك توفير مواد مطبوعة بطريقة برايل ومحتوى مترجم إلى لغة الإشارة. غير أن ضيق الجدول الزمني للانتخابات وإدخال نظام انتخابي جديد حدّا من فعالية هذه الجهود. وأُجريت الانتخابات وسط فجوة تمويلية كبيرة، إذ أفادت لجنة الانتخابات المركزية مبدئياً بوجود عجز يقارب 3.6 مليون دولار، فيما أشارت لاحقاً في اجتماعها المنعقد في 10 حزيران/يونيو الى أن الفجوة التمويلية قد انخفضت الى 1.8 مليون دولار نتيجة توفيرات في التكاليف.

كشفت عملية الترشح عن تحسينات تنظيمية في إدارة الانتخابات من قبل لجنة الانتخابات المركزية؛ إلا أن المخاوف الجدية المتعلقة بالحريات السياسية ظلّت قائمة. فقد أدخلت اللجنة إجراءات أتاحت للمرشحين تصحيح النواقص في طلباتهم قبل المواعيد النهائية، مما قلل عدد القوائم المرفوضة مقارنة بالانتخابات السابقة. وفي الوقت نفسه، تلقى فريق تقييم الانتخابات التابع لمركز كارتر تقارير متعددة عن ترهيب وضغط وتدخل من أجهزة الأمن بهدف ثني بعض المرشحين عن المنافسة أو منعهم منها. وشملت الادعاءات تهديد المرشحين، وحجب الوثائق الإدارية المطلوبة للترشح، والضغط لسحب القوائم المنافسة. وقد قوضت مثل هذه الممارسات الحق في الترشح وأضعفت الثقة في عدالة العملية.

استمرت فترة الحملة الانتخابية 14 يوما فقط، وجرت وسط قيود إسرائيلية مشدَّدة على الحركة في الضفة الغربية، بما في ذلك زيادة الحواجز، وإغلاق الطرق، والحواجز الأمنية، وذلك أيضا في سياق النزاع بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران. وتَركَّز نشاط الحملة إلى حد كبير على قضايا تتعلق بتقديم الخدمات المحلية، مثل إدارة النفايات والكهرباء وتوفير المياه. كما أن محدودية دور الأحزاب السياسية وهيمنة القوائم العائلية والعشائرية جعلا بيئة الحملة أكثر محلية. وتلقى مركز كارتر أيضا تقارير حول استمرار الحملات أثناء فترة الصمت الانتخابي الملزمة قانوناً، وحول ضغوط على منظمي المناظرات العامة، ومشاركة مسؤولين حكوميين وأفراد أمن في أنشطة الحملة، وهي أمور تثير جميعها مخاوف بشأن حياد مؤسسات الدولة.

كان يوم الاقتراع في الضفة الغربية هادئاً عموماً، مع أن المراقبين المحليين، الذين أتيحت لهم إمكانية الوصول إلى جميع مراحل العملية، أفادوا بوجود عدة مخالفات. أوفد مركز كارتر عددا محدودا من الفِرَق يوم الاقتراع. ولم يتمكن المركز من إجراء تقييم شامل لعمليات يوم الاقتراع؛ غير أن ملاحظاته جاءت منسجمة مع ملاحظات مجموعات المراقبة المحلية. فقد استمرت الدعاية الانتخابية حول مراكز

الاقتراع على الرغم من الحظر القانوني، وأثارت الممارسة الواسعة للتصويت «بالمساعدة» بادعاء الأمية مخاوف بشأن سرية التصويت والتأثير غير المشروع. كما أثر الازدحام خارج مراكز الاقتراع على إمكانية الوصول، ولا سيما للنساء والناخبين المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. كما شهدت عدة محافظات توترات محدودة وحوادث متفرقة، كما أثر النشاط العسكري الإسرائيلي في بعض المناطق على البيئة الانتخابية.

واجهت الانتخابات في دير البلح في غزة تحديات عملياتية وإنسانية استثنائية. فبسبب تدمير البنية التحتية وظروف الحصار، اعتمدت لجنة الانتخابات المركزية على مواد متوافرة محلياً، منها صناديق اقتراع صُنعت محليا ومراكز اقتراع مؤقتة بُنِيَت من خيام مسبقة الصنع. وفي حين خططت لجنة الانتخابات المركزية للتعاقد مع شركة أمن خاصة لتأمين الاقتراع في غزة، أصبحت الترتيبات الأمنية موضع خلاف بعد أن تولت السلطات هناك مسؤولية الأمن يوم الاقتراع. ويبدو أن ذلك قد أسهم في تخوف الناخبين. وعلى الرغم من أن نحو 70 ألف ناخب كانوا مؤهلين للإدلاء بأصواتهم بحسب لجنة الانتخابات المركزية، فإن نسبة المشاركة في دير البلح بلغت 22.8% فقط، أي أقل بكثير من نسبة المشاركة في الضفة الغربية (56%) مما يعكس الأثر المحتمل لاستمرار انعدام الأمن، والمشقة الإنسانية، والنزوح، وضعف التعبئة السياسية. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، أشار المراقبون إلى أن النتائج عكست إلى حد كبير تفضيلات الناخبين، مع ملاحظة وجود ازدحام ومحدودية إمكانية وصول ومخالفات إجرائية.

اكتملت عملية تجميع النتائج بسرعة نسبية، ونُشرت النتائج الأولية قبل الموعد المطلوب قانوناً. وتضمن نظام التجميع الإلكتروني لدى لجنة الانتخابات المركزية عدة مراحل للتحقق، إلا أن أخطاء تقنية، وصعوبات مرتبطة بحساب الحصص المختلفة، ومشاكل برمجية، أثرت في عدد محدود من مجاميع المجالس مما تطلب تعديلها بعد نشر النتائج الأولية. وكان بادياً للعيان أن الأخطاء التقنية أُديرت بصورة جيدة ولم تثر تعليقات من أصحاب المصلحة. ولاحظ فريق التقييم أنه بالإمكان تحسين الشفافية أثناء التجميع، ولا سيما فيما يتعلق باطلاع الجمهور على الإجراءات.

منح قانون انتخابات الهيئات المحلية لعام 2026 الناخبين والمرشحين وممثلي القوائم الحق في الطعن ضد قرارات لجنة الانتخابات المركزية ونتائج الانتخابات أمام محكمة الانتخابات، التي أنشئت بموجب المرسوم رقم 7 لسنة 2025. وبعد إعلان النتائج الأولية في 26 أبريل/نيسان، تلقت محكمة الانتخابات 60 طعناً؛ رفضت 56 منها وقبلت أربعة. ومن بين القضايا المرفوضة، رُفضت 32 لأسباب إجرائية، أساساً لأنها لم تقدم من ممثل رسمي للقائمة أو من محام مُزاوِل.

من بين المستجدات التي أُدخلت على العملية الانتخابية توسيع نطاق الحق بالطعن في نتائج الانتخابات ليشمل الناخبين والمرشحين وممثلي القوائم، بما يتماشى مع توصية بعثة خبراء الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي لعام 2017. ومن أصل أربعة طعون قُبلت، أفضت ثلاثة منها إلى إعادة فرز الأصوات؛ وأسفرت عمليتا فرز عن تغيير في توزيع المقاعد، فيما أكدت العملية الثالثة النتيجة الأصلية. وفي قضية أخرى، مُنح مقعد فاز به مرشح متوفى إلى المرشح التالي الحاصل على أعلى عدد من الأصوات في القائمة نفسها.

كما ارتفعت مشاركة النساء عددياً بسبب أحكام الحصص التي تم توسيعها بموجب القانون الجديد. فقد مثَّلت النساء نحو 30% من جميع المرشحين (ارتفاعا من 27% في انتخابات 2021–2022) وفزن بما يقرب من 26% من المقاعد[3]، فيما ارتفع العدد الاجمالي للنساء المرشحات والنساء المنتخبات فإن معظم النساء قد انتُخبن عبر الحصص لا عبر المنافسة المباشرة، وظل التأثير السياسي الجاد محدوداً بفعل البنى الاجتماعية الأبوية، وديناميات العشائر، وضعف دور الأحزاب السياسية.

بقيت مشاركة الشباب محدودة على الرغم من الإصلاحات التي خفضت الحد الأدنى لسن الترشح من 25 إلى 23 عاماً. واستمرت الصعوبات الاقتصادية، وغياب هياكل الدعم السياسي، وشبكات القيادة الراسخة في تقييد تمثيل الشباب. وعلى الرغم من أن الشباب كانوا، وفق ما ورد، نشطين جدا كمتطوعين ومراقبين، فقد ظل تمثيلهم متدنياً بدرجة كبيرة بين الأعضاء المنتخبين، ولم تظهر لفريق التقييم جهود واضحة لتعزيز ترشح الشباب أو قيادتهم.

استفاد الأشخاص ذوو الإعاقة من جهود لجنة الانتخابات المركزية لتوفير معلومات ومواد اقتراع ميسرة. ومع ذلك، بقيت هناك عوائق مادية وإجرائية كبيرة، ولا سيما فيما يتعلق بعدم تيسير الوصول إلى بعض مراكز الاقتراع وعدم انتظام توفير المساعدة اللازمة للتصويت بصورة تضمن استقلالية الناخب.

في المجمل، أظهرت الانتخابات المحلية الفلسطينية لعام 2026 قدرة المؤسسات الانتخابية على الصمود والاستمرار، في مقابل ما يواجه المشاركة الديمقراطية في فلسطين من قيود بنيوية وسياسية وإنسانية كبيرة. ورغم أن الانتخابات أتاحت فرصة مهمة، وإن كانت محدودة، للمشاركة السياسية في ظل ظروف استثنائية بالغة الصعوبة، لا تزال هناك مخاوف جدية بشأن التعددية السياسية، والاستقرار القانوني، والمنافسة الانتخابية، والبيئة الأوسع للحقوق والحريات الأساسية.

[3] وبالمقارنة، فازت النساء بنسبة 22% من المقاعد في الجولة الأولى، وبنسبة 19% من المقاعد في الجولة الثانية من انتخابات الهيئات المحلية لعامي 2021–2022.

في دير البلح، شُكِّل المجلس المنتخب حديثاً بسلاسة وبدأ بتنفيذ خطة خدمات طارئة تركز على الحفاظ على البنية التحتية والخدمات الأساسية، مع التواصل مع الفاعلين الإنسانيين والمنظمات الدولية لتحديد الاحتياجات المستقبلية.

وفي أماكن أخرى من غزة، تدهورت الأوضاع الأمنية والإنسانية بصورة كبيرة بعد الانتخابات. فقد اتسعت السيطرة العسكرية الإسرائيلية وقيود الحركة، مما قلل المساحة المتاحة للحياة المدنية وزاد من تفاقم نقص الغذاء والمياه، والأدوية، والكهرباء، والاتصالات. وتطرح هذه الظروف تحديات خطيرة أمام الحوكمة وتجعل تنظيم انتخابات موثوقة مستقبلاً أمراً يشوبه كثير من الشك.

كما اتسمت الفترة اللاحقة للانتخابات بانعقاد المؤتمر العام الثامن لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في 14–16 مايو/أيار 2026، حيث أُعيد انتخاب الرئيس محمود عباس بالإجماع رئيسا للحركة. وفي كلمته، أشاد عباس بالنجاح في إجراء الانتخابات المحلية، وعرض خططاً لدستور جديد وتشريعات انتخابية منقحة وسلسلة من العمليات الانتخابية المستقبلية، بما في ذلك انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، والبرلمان أو المجلس التشريعي الفلسطيني، والانتخابات الرئاسية. غير أن استمرار النزاع، والقيود المفروضة على الحركة، والوضع الإنساني، تشكل عقبات رئيسية أمام تنفيذ خريطة الطريق الانتخابية هذه. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، أفادت معلومات بأن مسؤولي السلطة الفلسطينية يخططون لإجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي الفلسطيني في أواخر عام 2026 أو أوائل عام 2027. وقد يؤجل الاستفتاء على دستور مؤقت.

تحقق تحسّن محدود في تنفيذ توصيات بعثة التقييم التابعة لمركز كارتر لعام 2022. فقد نُفذت توصيتان تنفيذا كاملاً: خفض العتبة الانتخابية أو نسبة الحسم (من 8% إلى 5%) وفرض سقوف على نفقات الحملات الانتخابية. ونُفذت توصيتان أخريان تنفيذاً جزئياً: خفض سن الترشح (من 25 إلى 23 عاماً) وزيادة حصة (كوتا) المرأة.

### *الاستنتاجات والتوصيات*

- يتطلب تعزيز مصداقية وشمولية العمليات الانتخابية الفلسطينية عملاً منسقاً بين المؤسسات الوطنية والهيئات الانتخابية والجهات السياسية وأصحاب المصلحة الدوليين. وستكون هناك حاجة إلى تنسيق الجهود بين هؤلاء الفاعلين، بما في ذلك إسرائيل والمجتمع الدولي، لضمان ملائمة الظروف في الأراضي الفلسطينية المحتلة لممارسة الحقوق السياسية الفلسطينية.

- يجب على السلطة الفلسطينية أن تعطي الأولوية لحماية نزاهة العملية الانتخابية من خلال التوقف عن التدخل في ترشيحات المرشحين، والحفاظ على حرية التعبير، وضمان بيئة آمنة تمكِّن الناخبين والمرشحين من المشاركة دون ترهيب. ويعتبر توسيع نطاق الانتخابات المحلية، وفي غزة حيثما أمكن،

وتأمين الموارد الكافية للجنة الانتخابات المركزية أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على ثقة الجمهور وزيادة المشاركة في الانتخابات.

- يجب على المؤسسة التشريعية المستقبلية تعزيز الإطار الانتخابي من خلال إصلاحات شاملة واستشارية تتماشى مع المعايير الدولية. ومن بين الأولويات الرئيسية الحفاظ على الاستقرار القانوني في المرحلة التي تسبق الانتخابات، والحد من المعيقات أمام الترشح – خاصة للنساء والشباب – وتعزيز شفافية تمويل الحملات الانتخابية، ومعالجة ثغرات التمثيل من خلال اعتماد آليات معينة كإجراء الانتخابات التكميلية، وإجراءات اعتماد النتائج في الدوائر التي لا تشهد منافسة انتخابية.

- يجب على لجنة الانتخابات المركزية تعزيز الشفافية والموثوقية التقنية وسهولة الوصول الى المعلومات. ويشمل ذلك نشر الإجراءات مسبقاً، وتحسين شفافية اعلان النتائج من خلال نشر النتائج الواردة من مراكز الاقتراع عبر الإنترنت، وزيادة الإجراءات اللازمة لتسهيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أن رفع توعية الناخبين ستكون مفيدة لضمان فهم الجمهور وثقته، خاصة فيما يتعلق بالتغييرات الجديدة التي أدخلت على النظام الانتخابي.

- تلعب الأحزاب السياسية دورا رئيسيا في تعزيز المشاركة الشاملة، لا سيما من خلال تجاوز الامتثال للحصص (الكوتا) من أجل مأسسة فرص النساء والشباب في المشاركة الجادة.

- وأخيرا، يجب على المجتمع الدولي دعم الظروف التي تؤدي الى انتخابات موثوقة من خلال تمكين الوصول الإنساني، وتسهيل تسليم المواد الانتخابية، وضمان حرية الحركة والموارد الكافية للعمليات الانتخابية، وعلى وجه الخصوص في غزة. بموجب القانون الدولي، تصنف إسرائيل كقوة احتلال وتقع عليها مسؤولية الالتزام بالقانون الإنساني الدولي. كما يجب على إسرائيل التوقف عن انتهاك وقف إطلاق النار وسحب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2803.

- يجب تكاتف جميع الجهود المبذولة، من قبل أصحاب المصلحة لإعادة التأكيد على الحقوق السياسية الأساسية للفلسطينيين، بما فيها حقهم في المشاركة في انتخابات دورية وحقيقية، ودعم تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية، تحظى نتائجها بقبول واسع.

## مقدمة

بعد تلقيه دعوة من لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية في 1 نيسان/أبريل 2026، نفَّذ مركز كارتر تقييماً عن بعد حول العملية الانتخابية لانتخابات المجالس البلدية والقروية التي تمت في 25 نيسان/أبريل. وقد ضم فريق تقييم الانتخابات في المركز خبيرين دوليين عملا عن بعد وثلاثة خبراء محليين انتشروا في الضفة الغربية وخبير محلي واحد عمل في غزة. وحالت القيود الأمنية الناجمة عن استمرار الصراع بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران دون سفر الفريق الدولي إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي مما حال دون تنفيذ مراقبة دولية رسمية للعملية الانتخابية.

وبدلاً من بعثة مراقبة دولية رسمية، درس فريق التقييم العملية الانتخابية في ضوء الإطار القانوني الفلسطيني وإطار إدارة الانتخابات، وكذلك في ضوء التزامات فلسطين الدولية. وقيّم الفريق الإطار القانوني للانتخابات؛ والحملة الانتخابية؛ وترشيحات المرشحين؛ وعمل لجنة الانتخابات المركزية؛ وحقوق المشاركة، بما في ذلك حقوق المرأة والشباب؛ وتجميع النتائج؛ وحل النزاعات الانتخابية.

قام خبراء مركز كارتر المحليون بزيارات ميدانية إلى بلدية دير البلح في غزة، وكذلك إلى دوائر انتخابية في شمال الضفة الغربية وجنوبها ومدينة رام الله ومحيطها. وبدأ فريق تقييم العملية الانتخابية عمله في 10 أبريل/نيسان وانتهى في 28 مايو/أيار. واجتمع أعضاء الفريق مع أفراد ومجموعات في الضفة الغربية وغزة وجاهيّاً وعبر الإنترنت، وشمل ذلك موظفون لدى لجنة الانتخابات المركزية، ومسؤولون في السلطة الفلسطينية، ومرشحون من قوائم وأحزاب مختلفة، وممثلون عن منظمات المجتمع المدني الرائدة.

ونظرا إلى صغر حجم فريق التقييم، ومحدودية نطاقه، وطبيعة عمل خبرائه الدوليين عن بعد، فلم يراقب العملية الانتخابية رسمياً ولم يجر تقييماً شاملاً لعمليات التصويت والفرز في يوم الاقتراع. وبالتالي لا يستطيع مركز كارتر أن يقدم تقييماً شاملاً لجميع جوانب العملية الانتخابية.

## خلفية عامة

جرت انتخابات نيسان/أبريل 2026 المحلية وسط تداعيات مستمرة وعميقة للحرب في غزة، التي تركت معظم قطاع غزة مدمراً، بالإضافة إلى آثار الصراع المتفاقمة في الضفة الغربية. شمل ذلك تهجير آلاف الفلسطينيين، وتصاعد العنف ضد المجتمعات الفلسطينية، وارتفاع وتيرة مصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وتوسيع المستوطنات، إلى جانب استمرار انتهاكات إسرائيل لوقف إطلاق النار في غزة الذي تم التوصل اليه في تشرين أول/ أكتوبر 2025، واستمرار الإفلات من العقاب عن الانتهاكات التي ارتكبها المستوطنون وقوات الأمن الإسرائيلية. وقد ساهمت التوترات الإقليمية والحرب بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل في خلق بيئة متقلبة وغير آمنة.

في تقريره المواضيعي الصادر في كانون ثاني/يناير 2026، وثق مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تدهورً شديداً على حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية المحتلة، والذي تميز بالاستخدام المفرط للقوة غير المشروعة، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، والقيود على حرية الحركة والإعلام، وقمع المجتمع المدني. [4] وسلط التقرير الضوء على "استمرار وتصاعد عنف المستوطنين، الذي غالباً ما يتم بموافقة أو دعم أو مشاركة قوات الأمن الإسرائيلية."

في الوقت نفسه، أسهمت الحرب الإسرائيلية المستمرة ضد حزب الله في لبنان، إلى جانب المواجهة مع إيران، في تصاعد حدة التوترات، مما جعل هذه الانتخابات لافتة للنظر لكونها أُجريت ليس فقط في ظل الاحتلال، وإنما أيضًا في خضم صراعات إقليمية متواصلة متفاوتة في حدتها ونطاقها، وهي صراعات لا يمكن المبالغة في تقدير آثارها على الحقوق والحريات الأساسية. ووفقًا لمنظمة العمل الدولية، عملت إسرائيل على خنق اقتصاد الضفة الغربية، ولا سيما من خلال تعليق تحويل إيرادات أموال المقاصة، الأمر الذي أدى إلى تأخير وتقليص الإنفاق العام، بما في ذلك رواتب موظفي القطاع العام. كما بلغت معدلات البطالة في الضفة الغربية مستويات مرتفعة (31.7% بين الرجال و33.7% بين النساء)، وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 17% خلال عام 2025، في حين تواجه السلطة الفلسطينية واحدة من أسوأ أزماتها المالية[5] منذ تأسيسها.

وفي هذا السياق، عكست انتخابات الهيئات المحلية لعام 2026 واحدة من محاولات الحفاظ على حق الفلسطينيين في المشاركة السياسية الديمقراطية، بما في ذلك حق الناخبين في البلدية الوحيدة في قطاع غزة التي اعتُبر إجراء الانتخابات فيها ممكنًا. ففي حين لم يشهد قطاع غزة أي انتخابات منذ عشرين عامًا، ولم تُجرَ في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة نفسها انتخابات تشريعية أو رئاسية، استمر إجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية في بوتيرة شبه منتظمة، لتبقى هذه الانتخابات هي القناة الرئيسة التي يشارك من خلالها المواطنون الفلسطينيون في الحياة العامة. وكانت آخر انتخابات للهيئات المحلية قد أُجريت في الضفة الغربية خلال عامي 2021–2022.

وشكّل تنظيم انتخابات محلية في قطاع غزة للمرة الأولى منذ انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006، رغم اقتصارها على بلدية واحدة، خطوةً رمزية نحو إحياء المسار الديمقراطي في فلسطين وتعزيز المشاركة العامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واتسمت انتخابات بلدية دير البلح بأهمية خاصة، إذ أظهرت إمكانية استعادة انتظام الممارسة الانتخابية في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأعادت التأكيد على الترابط السياسي والمؤسسي بين قطاع غزة والضفة الغربية.

[4] https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/thematic-report-israels-discriminatory-administration-occupied-west-bank

[5] https://www.ilo.org/resource/news/ilo-warns-deepening-employment-and-livelihood-crisis-west-bank-due-two-year

وعادةً ما تُعد الانتخابات الوطنية المجزوءة، التي تركز في الغالب على القضايا المحلية والحصول على الخدمات، أقل أهمية من الانتخابات العامة من الناحية السياسية. غير أن الرهانات المرتبطة بانتخابات الهيئات المحلية لعام 2026 تجاوزت نطاق الشؤون المحلية، إذ اعتُبرت على نطاق واسع مؤشرًا على مسار سياسي يمهد لإجراء استحقاقات انتخابية أخرى متوقعة في وقت لاحق من العام. ويشمل ذلك انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني[6]، المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر 2026، وربما انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني والانتخابات الرئاسية. كما يتضمن برنامج الإصلاح لعام 2026 اعتماد دستور مؤقت جديد لدولة فلسطين، وإقرار مجموعة من القوانين الانتخابية، من بينها قانون الأحزاب السياسية الذي طال انتظاره.

## خلفية سياسية

### الايفاء بـــِ "الالتزامات الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقرارات الشرعية الدولية"

في الفترة التي سبقت الانتخابات المحلية 2026، ثار جدل سياسي حول بند جديد ورد في المرسوم رقم 23 لعام 2025 بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية.[7] لم يعكس النص، الذي أقره مكتب الرئيس الفلسطيني في ظل غياب هيئة تشريعية فعالة، المشاورات التي تمت قبل اعتماده. ويقال إن هذه المناقشات مع أصحاب المصلحة السياسيين كانت بالفعل محدودة وغير كافية. علاوة على ذلك، أدخل القانون في المادتين 16.2 و19.1 "تأكيداً من المرشحين الذين يقبلون الترشح في القوائمالتزامهم ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية والتزاماتها الدولية وقرارات الشرعية الدولية". وقد فُسِّرت هذه اللغة على أنها مطالبة للمرشحين بالتوقيع على تعهد يؤكد دعمهم لبرنامج منظمة التحرير السياسي والتزامهم بإطار أوسلو. إذ اعتُبر هذا الشرط غير مقبول على نطاق واسع.

لم يكن النص المثير للجدل الذي يُلزم المرشحين بتأكيد التزامهم بـِ "الالتزامات الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقرارات الشرعية الدولية" موجوداً في قانون الانتخابات المحلية السابق ولا في مشروع القانون الذي طُرح للنقاش العام والمشاورة. ومع ذلك، أُدرجت نصوص مشابهة في قوانين انتخابية سابقة في فلسطين، وكذلك في قرار بقانون حديث نسبياً صيغ استعداداً لانتخابات محتملة للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي يشمل الشعب الفلسطيني كله، بمن فيهم الفلسطينيون في الشتات.

[6] تم حل المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2018 بعد 12 عامًا من الخمول منذ الانشقاق مع حماس.
[7] المادتان 16.2 و19.1

ينص قانون الانتخابات العامة (القانون رقم 1 لسنة 2007 وتعديلاته) في المادة 36 على ما يلي: "يشترط في المرشح لمنصب الرئيس ما يلي: أن يقر بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني وبوثيقة إعلان الاستقلال، إضافة إلى أحكام القانون الأساسي".

وينص مرسوم الرئيس عباس الصادر في 17 يوليو/تموز 2025 المتعلق بانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني المتوقعة على أن "تتضمن شروط العضوية التزام العضو ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية والتزاماتها الدولية وقرارات الشرعية الدولية"[8]. وتطابق صياغة هذه المادة صياغة القرار بقانون الخاص بالانتخابات المحلية قبل تعديله. وتظهر أحكام مماثلة تشترط إلزامية الالتزام بالبرنامج السياسي والوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية أيضا في النسخة الجديدة من قانون المجلس الوطني الفلسطيني التي أقرها الرئيس عباس في 4 يونيو/حزيران 2026، بعد اقرارها مؤخراً من قبل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي أعقاب موجة من الاعتراضات من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، الى جانب تصريحات حول نية منظمات المجتمع المدني وأحزاب سياسية مختلفة مقاطعة الانتخابات، حذفت الإشارة إلى "الالتزامات الدولية" من القانون بموجب تعديل اعتُمد في 27 كانون الثاني/يناير 2026[9]. وأصبحت المادتان 16.2 و19.1 من القرار بقانون تنصان الآن على: "إقرار من مرشحي القائمة بقبول الترشيح ضمن القائمة، والتزامهم بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وببرنامجها السياسي والوطني، وبقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة". وهكذا حُذِف من القانون مصطلح "الالتزامات الدولية" المثير للجدل، الذي فُسر على نطاق واسع بأنه يشير إلى اتفاقات أوسلو. إلّا أن هذا التغيير حدث بعد انطلاق العملية الانتخابية – إذ اكتمل تسجيل الناخبين في 24 كانون الثاني/يناير 2026، وبذلك استُبعد فعلياً أي ناخبين مؤهلين لم يسجلوا للتصويت مسبقاً ولم يتخذوا أي إجراء للتسجيل نتيجة هذا الجدل من الإدلاء بأصواتهم.

وعلى الرغم من هذا التعديل الجديد، ظلت لغة النص مثيرة للجدل. فقد قررت عدة فصائل سياسية، منها حماس، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، عدم المشاركة في الانتخابات كأحزاب. إلا أنها لم تمنع أعضاء منتمين إليها من الترشح كمرشحين مستقلين، وهو ما فعله كثيرون. ولذلك لم يكن هناك سوى

[8] المادة 3. المرسوم الرئاسي الصادر في 17 تموز/يوليو 2025.

[9] https://www.ichr.ps/public/page/125025 أعلنت منظمات المجتمع المدني أنها "ستجري تقييمًا شاملًا لمشاركتها في جميع الأنشطة المتعلقة بالانتخابات، بما في ذلك الرصد والتوعية والتدريب وغيرها من البرامج الداعمة للعملية الانتخابية". (...) "يشكل إدراج هذا الشرط انتهاكًا جوهريًا للحق في المشاركة السياسية الذي تكفله المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه دولة فلسطين وهي ملزمة به قانونًا. ويؤكد العهد على أنه لا يجوز تقييد هذا الحق بشروط أيديولوجية أو سياسية تقوض مبادئ التعددية وتكافؤ الفرص. كما يتعارض هذا الشرط مع إعلان الاستقلال، الذي أرسى دعائم الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية، ومع القانون الأساسي الفلسطيني، الذي يضمن الحقوق والحريات، بما في ذلك الحق في المشاركة السياسية".

حزب سياسي واحد ينافس رسمياً في هذه الانتخابات، وهو حركة فتح، والذي خاض الانتخابات بـِ 67 قائمة. كما اصرت بعض منظمات المجتمع المدني على مقاطعة الانتخابات ولم تشارك في أنشطة المراقبة أو تثقيف الناخبين كما كان متوقعاً.

يقضي القانون الدولي لحقوق الإنسان بأن القيود على الترشح المبنية على الرأي السياسي، كقاعدة عامة، غير جائزة. وبموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يجب أن يكون أي قيد على الحق في الترشح معقولاً وموضوعياً وغير تمييزي. وتوضح تفسيرات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة كذلك أن "حق الأشخاص في الترشح للانتخابات لا ينبغي أن يقيّد على نحو غير معقول باشتراط أن يكون المرشحون أعضاء في أحزاب أو في أحزاب بعينها". وفي الفقرة نفسها ورد أنه "دون إخلال بالفقرة (1) من المادة 5 من العهد، لا يجوز استخدام الرأي السياسي أساساً لحرمان أي شخص من الحق في الترشح للانتخابات"[10].

وبحسب أصحاب المصلحة الانتخابيين، أُدخل النص الجديد بصورة غير متوقعة وفُرض في اللحظة الأخيرة، ولم يكن موجوداً في نسخة مسودة القانون التي أصدرتها وزارة العدل للحوار العام في منتصف شهر نيسان/ أبريل 2025[11]. كما افتقرت الجهود اللاحقة، الهادفة الى تخفيف الصياغة القائمة استجابة لحدَّة الغضب العام، إلى الشفافية ولم تُنفذ في الوقت المناسب. ويبدو أن النص يهدف إلى استبعاد فصائل سياسية معينة، وهو ما يتعارض مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومع التزامات فلسطين الدولية المتعلقة بالحق في الترشح للمناصب العامة.

***التوصية:*** *إذا أُدرجت أحكام مماثلة في قوانين انتخابية مستقبلية، فينبغي أن تخضع مسبقاً لمشاورات عامة واسعة بهدف الوصول إلى توافق واحترام الالتزامات الدولية لفلسطين. وينبغي أن تنعكس نتائج تلك المشاورات على النحو الواجب في التشريع النهائي.*

## نطاق الانتخابات

دعا مجلس الوزراء الفلسطيني في البداية إلى إجراء انتخابات الهيئات المحلية في جميع محافظات الوطن؛ تبع ذلك قرار آخر بتأجيل الانتخابات في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) باستثناء بلدية دير البلح، ليصل إجمالي عدد الهيئات التي تمت الدعوة الى اجراء الانتخابات فيها إلى 421. ولكن، تم الاقتراع فعلياً في 183 هيئة محلية فقط (بما في ذلك دير البلح): 90 مجلس بلدي و93 مجلس قروي[12].

[10] لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25: الحق في المشاركة في الشؤون العامة، وحقوق التصويت، والحق في المساواة في الوصول إلى الخدمة العامة (المادة 25)، وثيقة الأمم المتحدة CCPR/C/21/Rev.1/Add.7 (12 تموز/يوليو 1996)، الفقرة 17.

[11] https://econsultation.moj.pna.ps/consultation-details/85

[12] تم تأجيل الانتخابات في بلدة بيت أومر

أدى الاستخدام الواسع لعبارة "الفوز بالتزكية" – اي انتخاب المجالس المحلية تلقائياً بموجب القانون عند تسجيل قائمة واحدة فقط – الى الحد من المنافسة الانتخابية في الضفة الغربية بشكل كبير، حيث تمت الانتخابات في 197 هيئة محلية بالتزكية دون تنافس.

إضافةً إلى ذلك، لم تتقدم 40 هيئة محلية بأي قوائم انتخابية أو مرشحين، وهو ما يُعد تحسنًا مقارنة بانتخابات **2021–2022** التي لم تتقدم فيها 78هيئة محلية بأي قوائم انتخابية. وفي 5أيار/مايو 2026، وجهت لجنة الانتخابات المركزية كتابًا إلى وزارة الحكم المحلي اقترحت فيه إجراء الانتخابات في وقت لاحق لتلك المجالس المحلية الأربعين، وكذلك في بلديات أخرى في قطاع غزة.. وقد أحالت وزارة الحكم المحلي هذه المسألة إلى مجلس الوزراء، الذي شكّل لجنة لدراسة ما إذا كان ينبغي إجراء انتخابات أو تعيين لجان تسيير أعمال لإدارة هذه الهيئات المحلية. وفي 2حزيران/يونيو، قرر مجلس الوزراء تعيين لجان تسيير أعمال للمجالس المحلية الأربعين في الضفة الغربية، مما أثر فعلياً على ما يقارب 56,425 ناخباً. ونص القرار على أن تُعيَّن هذه اللجان مباشرةً من خلال التنسيق بين وزارة الحكم المحلي ووزارة الداخلية والمحافظين الذين تقع تلك الهيئات المحلية في محافظاتهم.

وتؤثر التزكية سلبًا في العملية الديمقراطية من حيث تقويض المبادئ الأساسية للانتخابات. فهي تحرم المواطنين من ممارسة حقهم في التصويت، كما تمنح العشائر والحركات والأحزاب السياسية دورًا مهيمنًا في الترويج للقوائم الانتخابية التوافقية أو فرضها. وفي الانتخابات السابقة، غالباً ما تركزت القوائم الفائزة بالتزكية في المناطق الريفية. إلا أن انتخابات عام 2026 شهدت ترشح قائمة واحدة فقط في مدينتين كبيرتين من حيث عدد السكان هما رام الله ونابلس، الأمر الذي أدى إلى عدم إجراء الانتخابات فيهما. ونتيجة لذلك، حُرم 465,266 ناخباً في الضفة الغربية من المشاركة في التصويت بسبب حسم النتائج بالتزكية، وكان معظمهم في حدود دوائر البلديات (287,747) رغم أن 155مجلسًا قرويًا حُسمت بالتزكية، وهو عدد يفوق عدد المجالس القروية التي شهدت انتخابات فعلية والبالغ (87) مجلسًا.

***التوصية:*** *في حال اجراء أي تعديلات مستقبلية على قانون انتخابات الهيئات المحلية، يُمكن استحداث نص قانوني يتيح إجراء انتخابات تكميلية في الهيئات المحلية التي لا يسجل فيها أي مرشح أو قائمة خلال فترة الترشح.*

ولم تُجرَ الانتخابات في القدس، كما كان الحال في دورات انتخابات الهيئات المحلية السابقة في أعوام 2004–2005، و2012، و2017، و2021–2022، كون القدس الشرقية لا تزال خاضعة للاحتلال الإسرائيلي وللولاية المباشرة لإدارة بلدية إسرائيلية واحدة.

## الإطار القانوني

من الضرورة بمكان توافر إطار قانوني سليم من أجل إدارة الانتخابات الديمقراطية بكفاءة فعلية . ويجب أن يكون الإطار القانوني، الذي يشمل القوانين المحلية التي تحكم العملية الانتخابية من جميع جوانبها على مستوى الوطن، متوافقا مع الالتزامات المحلية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويشمل الإطار القانوني لانتخابات الهيئات المحلية كل من القانون الأساسي، واتفاقيات أوسلو التي وضعت إطار الانتخابات، والقرار بقانون رقم 23 لعام 2025 (الذي حل محل القانون رقم 10 لعام 2005)، والقانون المتعلق بانتخابات مجالس الهيئات المحلية وتعديلاته، والقانون رقم 1 لعام 2007 بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته (الذي يتناول تشكيل لجنة الانتخابات المركزية ووظيفتها)، والالتزامات الدولية والإقليمية المختلفة لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

وتشمل هذه الالتزامات الأخيرة قانون المعاهدات الدولية الواجب التطبيق، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والميثاق العربي لحقوق الإنسان؛ وإعلان الحريات الإعلامية في العالم العربي. ويتألف الإطار القانوني الثانوي من قواعد لجنة الانتخابات المركزية وأنظمتها وتعليماتها، ومدونات السلوك الصادرة عن اللجنة للأحزاب السياسية وللمراقبين الدوليين والمحليين.

أصدر الرئيس عباس القرار بقانون رقم 23 لسنة 2025 بشأن انتخابات الهيئات المحلية في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أي قبل شهرين من بدء العملية الانتخابية. ووفقا لأفضل الممارسات الدولية، لا ينبغي تعديل الإطار القانوني للانتخابات أو تغييره قبل أقل من سنة من التاريخ المحدد لإجراء الانتخابات[13]. فتغيير القوانين الانتخابية خلال سنة قبل الانتخابات يضعف اليقين القانوني، إذ يصعب على المرشحين والناخبين فهم العملية الانتخابية بوضوح والتماشي مع القواعد القانونية الجديدة. ولم يمنح طرح القانون الجديد لجنة الانتخابات المركزية وقتاً كافياً للتكيف وتنفيذ أنشطة تثقيف الناخبين أو تنفيذ التحديثات التقنية اللازمة في تكنولوجيا المعلومات بشأن التغييرات المدخلة، ولا سيما اعتماد نظام القائمة المفتوحة. ثم عُدل القانون رقم 23 لسنة 2025 مرة أخرى 15 كانون الثاني/يناير، وانتهت لجنة الانتخابات المركزية من إعداد الإطار التنظيمي الخاص بالقانون في 27 كانون الثاني/يناير 2026، أي بعد أسبوع واحد من بدء تسجيل الناخبين.

[13] لجنة البندقية، مدونة الممارسات الجيدة في الشؤون الانتخابية، CDL-AD (2002)023rev، المبدأ التوجيهي II.2.b، والإعلان التفسيري بشأن استقرار قانون الانتخابات، CDL-AD (2005)043: "لا ينبغي أن تكون العناصر الأساسية لقانون الانتخابات قابلة للتعديل قبل أقل من عام واحد من الانتخابات...". وعلى الرغم من أن السلطة الوطنية الفلسطينية ليست دولة عضواً، إلا أنها تتمتع بصفة التعاون مع لجنة البندقية، بموجب تفويض من لجنة وزراء مجلس أوروبا. (https://www.coe.int/en/web/venice-commission/member-states)

***التوصية:*** *الامتناع عن تعديل قانون الانتخابات، بما في ذلك إدخال نظام انتخابي جديد، خلال السنة السابقة للانتخابات.*

وكان من بين التعديلات الجديدة التي أدخلت على القانون رقم 23 لسنة 2025 مضاعفة الايداع المالي إلى 1,000 دينار أردني (1,400 دولاراً أمريكياً)[14] لكل قائمة من قوائم المجالس البلدية، و100 دينار أردني (140 دولاراً أمريكياً) لكل مرشح للمجالس القروية، وهي رسوم مرتفعة نسبياً إذا ما أُخِذ الوضع الاقتصادي الراهن بعين الاعتبار. ففي القانون السابق كان هذا الايداع قابلا للاسترداد في حال فوز القائمة بمقعد واحد كحد أدنى، أما في القانون الجديد فهو غير قابل للاسترداد. وتتطلب الالتزامات الدولية المتعلقة بالانتخابات أن تكون الايداعات الانتخابية معقولة ومتناسبة وألا تقيد الحق في الترشح للانتخابات[15].

وخلال الانتخابات المحلية لعامي 2021–2022، صرحت مجموعات من الشباب والنساء لمركز كارتر بأنها تعتبر مبلغ الايداع مرتفعاً، وقد يشكل عوائق أمام مشاركتها الكاملة.

**التوصية:** خفض مبلغ الايداع بما يعكس ارتفاع تكاليف المعيشة ويسهل مشاركة أوسع، ولا سيما من قبل المرشحين من الشباب والنساء.

وفي تطور مرحب به، خفض قانون الانتخابات المحلية الجديد الحد الأدنى لسن المرشحين من 25 إلى 23 عاما. وقد أوصى مركز كارتر ومنظمات دولية ومحلية أخرى دوماً بخفض سن الترشح[16].

أبقى القانون الجديد على ممارسة "الفوز بالتزكية" عندما تقدم قائمة واحدة فقط إلى لجنة الانتخابات المركزية (المادة 49.4) للترشح في هيئة محلية. وكثيراً ما انتقد المراقبون الدوليون والمحليون هذه الممارسة باعتبارها تقويضاً للعملية الديمقراطية من خلال حرمان الناخبين من المشاركة السياسية.

**التوصية:** إطلاق نقاش حول إجراءات التزكية، وربما عن طريق استفتاء، كما اقترحت لجنة الانتخابات المركزية والمراقبون المحليون في انتخابات سابقة. ومراعاة إجراء تمرين تحقق انتخابي في الحالات التي تُقدَّم فيها قائمة واحدة فقط إلى لجنة الانتخابات المركزية.

[14] "إيداع ألف دينار أردني (حوالي 1400 دولار أمريكي) أو ما يعادله من العملات المتداولة قانوناً، غير قابل للاسترداد، في حساب اللجنة، قابل للاسترداد في حالات الانسحاب أو رفض الترشيح."
[15] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25 (1996)؛ لجنة البندقية، مدونة الممارسات الجيدة في الشؤون الانتخابية (2002)؛ والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، المعايير الانتخابية الدولية (2002).
[16] أوصى تقرير مركز كارتر لتقييم الانتخابات المحلية لعام 2022 بخفض سن الترشح إلى 21 عامًا.

وانسجاما مع توصية تقدم بها مركز كارتر بعد الانتخابات المحلية لعامي 2021–2022، منح القانون الجديد لجنة الانتخابات المركزية وللمرة الأولى الحق في تحديد سقف تمويل الحملات الانتخابية:[17] "تضع لجنة الانتخابات المركزية تعليمات لتحديد سقف الإنفاق على الدعاية الانتخابية، مع مراعاة حجم الهيئة المحلية وعدد الناخبين وتكاليف المعيشة"[18]. وينص القانون في المادة نفسها على أنه "يجوز للجنة الانتخابات المركزية طلب تدقيق البيانات المالية من قبل مدقق حسابات مرخص أو تقديم إقرار قانوني بهذا الشأن. وعليها تمكين ذوي المصلحة القانونية من الاطلاع على هذه البيانات".

ولا يوجد التزام بنشر التقارير المالية للجمهور، مع أن ذلك من الممارسات الدولية الجيدة. فأكثر من ثلثي دول العالم تنشر التقارير المالية للأحزاب السياسية أو المرشحين للجمهور[19]. إذ يعزز نشر تقارير تمويل الحملات الانتخابية بعد الانتخابات من الشفافية والمساءلة والإنصاف في العملية الانتخابية. ومن خلال إتاحة التدقيق العام لتمويل الحملات الانتخابية، فان آليات الإفصاح هذه تردع الممارسات المالية غير المشروعة وتعزز الامتثال للأطر القانونية.

***التوصية:*** *النص في القانون على إلزام لجنة الانتخابات المركزية بنشر تقارير تمويل الحملات الانتخابية للجمهور.*

## النظام الانتخابي والحصص (الكوتا)

أدخل القرار بقانون رقم 23 لعام 2025 بشأن انتخابات المجالس المحلية نظامين انتخابيين جديدين لِـ:

- نظام التمثيل النسبي بالقائمة المفتوحة للمجالس البلدية، والذي يمكن للناخبين بموجبه اختيار ما يصل إلى خمسة مرشحين من قائمة واحدة. (يمكن للناخبين اختيار عدد أقل من خمسة مرشحين، أو اختيار القائمة دون انتخاب أي من مرشحيها، مما يجعلها تُعامل كقائمة مغلقة).[20]
- تصويت محدود بأغلبية بسيطة للمجالس القروية، حيث يمكن للناخبين اختيار حتى خمسة مرشحين من بين المرشحين التسعة في كل مجلس.[21]

على خلاف نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة، يتيح نظام القائمة المفتوحة للناخبين حرية اختيار مرشحيهم المفضلين، دون الالتزام بالترتيب الذي تحدده الأحزاب السياسية أو القائمون على إعداد القائمة. غير أن نظام القائمة المفتوحة يخلق منافسة بين المرشحين ضمن القائمة نفسها، كما يميل إلى

[17] تقرير مركز كارتر لتقييم الانتخابات المحلية للفترة 2021-2022: "فرض سقوف على المبالغ التي يمكن أن تنفقها القوائم الانتخابية على الحملات الانتخابية".
[18] القانون رقم 23 لسنة 2025، المادة 32.3.
[19] قاعدة بيانات المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) بشأن التمويل السياسي.
[20] تنقسم المجالس البلدية إلى ثلاث فئات: الفئة أ بـ 15 مقعدًا؛ الفئة ب بـ 13 مقعدًا؛ والفئة ج بـ 11 مقعدًا (وفقًا لقرار مجلس الوزراء الصادر في 6 يناير 2026).
[21] تمتلك المجالس القروية تسعة مقاعد لكل منها.

تعزيز فرص المرشحين الأكثر شهرة والأقوى. وقد أشار المرشحون الذين التقت بهم بعثة مركز كارتر مرارًا إلى صعوبة تشكيل قوائم تجمع بين مرشحين معروفين وآخرين لا يُتوقع فوزهم بمقعد واحد. وكان من أبرز التحديات المرتبطة بإدخال هذا التعديل هو الحاجة إلى جهود مكثفة لتثقيف الناخبين من قبل لجنة الانتخابات المركزية، وهو ما كان محل قلق نظرًا إلى أن العملية الانتخابية بدأت بعد شهرين فقط من اعتماد القانون.

وعلى الرغم من جهود لجنة الانتخابات المركزية في تثقيف الناخبين، فإن ضيق الإطار الزمني قد يفسر الارتفاع في نسبة أوراق الاقتراع الباطلة، التي بلغت (4% في الضفة الغربية و5% في دير البلح بقطاع غزة) في انتخابات نيسان/أبريل 2026، وهي نسبة مرتفعة على نحو غير معتاد مقارنة بانتخابات المجالس المحلية السابقة. ففي المرحلة الأولى من انتخابات الهيئات المحلية لعام 2021 بلغت نسبة الأوراق الباطلة 3%، وانخفضت إلى 2% في المرحلة الثانية. أما في انتخابات عام 2017 فقد بلغت النسبة 2.75%، 1.4% في انتخابات عام 2012. وقد يفسِّر ذلك أيضًا انتشار ممارسة إساءة استخدام التصويت بالمساعدة، بموجب النص القانوني المتعلق بتصويت الأشخاص "الأميين".[22]

بموجب القانون السابق، كانت القوائم التي تحصل على ما لا يقل عن 8٪ من الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية مؤهلة للمشاركة في توزيع المقاعد وفقا لصيغة سانت لوجي (Sainte-Laguë).[23] وقد خفض القانون الجديد نسبة الحسم الانتخابية هذه إلى 5٪، تماشيا مع توصية مركز كارتر في تقرير بعثة خبرائه الرقابي على الانتخابات المحلية 2021–2022.[24]

## حصص (كوتا) النساء

بموجب القانون السابق، تم تخصيص مقعدين على الأقل للنساء في معظم المجالس المحلية (ذات 9 أو 11 أو 13 مقعداً)، وثلاثة مقاعد للمجالس التي تضم 15 مقعداً. رفع القانون الجديد الحد الأدنى لعدد المقاعد المخصصة للنساء كما يلي:

- مقعدان للمجالس المكونة من تسعة أعضاء.
- ثلاثة مقاعد للمجالس المكونة من 11 عضوا.
- أربعة مقاعد للمجالس المكونة من 13 و15 عضوا.

[22] المادة 40.1 من القرار بقانون رقم 23 لعام 2025 المتعلقة بانتخابات مجالس الهيئات المحلية.
[23] القانون رقم 10 لعام 2005 بشأن انتخابات المجالس المحلية، المادة 51.
[24] التقرير النهائي لانتخابات البلديات في مركز كارتر للعام 2021-2022.

طالبت مجموعات المجتمع المدني المحلية بحصول النساء على 30٪ من مقاعد المجالس المحلية؛ حتى الحصص الأعلى التي أدخلها القانون لا تحقق هذا الهدف. فقد أدى اعتماد نظام التمثيل النسبي ذات القائمة المفتوحة إلى جانب حصة المرأة إلى حالات تم فيها انتخاب بعض المرشحات بعدد أصوات أقل من الاصوات التي حصل عليها نظرائهن من الرجال.

### حصص المسيحيين والمسلمين

بالإضافة إلى القرار بقانون رقم 23 لعام 2025، أصدر الرئيس عباس المرسوم رقم 1 لعام 2026، الذي يوضح عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين والمسلمين في 11 مجلسا (ثمانية مجالس بلدية وثلاثة مجالس قروية). ونص المرسوم على أن رؤساء البلديات في تسعة مجالس يجب أن يكونوا مسيحيين. تاريخياً، كان المسيحيون يشكلون الأغلبية في هذه المناطق.

كان من الصعب على بعض الأطراف الانتخابية فهم حسابات وتوزيع المقاعد، خاصة عند تطبيق حصص للنساء والأقليات الدينية على حد سواء.

## إدارة الانتخابات

منذ تأسيسها في عام 2002 كهيئة مستقلة لإدارة الانتخابات، أدارت لجنة الانتخابات المركزية الانتخابات الرئاسية لعام 2005، وانتخابات المجلس التشريعي لعام 2006، والانتخابات البلدية في الأعوام 2012 و2017 و2021–22 (مرحلتان)، بالإضافة إلى الانتخابات المحلية الحالية لعام 2026. وتتحمل اللجنة مسؤولية تنظيم جميع جوانب العملية الانتخابية، بما في ذلك التسجيل الدوري للناخبين، ومراجعة ترشيحات المرشحين وقوائم المرشحين، وتصميم وطباعة بطاقات الاقتراع، وإصدار ونشر اللوائح المتعلقة بعمليات يوم الانتخابات، وتدريب موظفي الاقتراع ومسؤولي الانتخابات، وتنفيذ إجراءات يوم الانتخابات، بما في ذلك عد الأصوات، وفرزها، وتجميع النتائج، وإعلانها.

### تسجيل الناخبين

وفقا للقانون رقم 23 لسنة 2025، يمارس حق التصويت كل شخص يستوفي الشروط التالية:

- أن يكون فلسطينيا.
- أن يكون قد بلغ 18 عاما في يوم الاقتراع.
- أن يكون مقيما ضمن حدود الهيئة المحلية لمدة لا تقل عن ستة أشهر قبل تاريخ إجراء الانتخابات.

ويجب على لجنة الانتخابات المركزية التحقق من صحة هذه الإقامة وطلب ما يلزم لتأكيدها.

- أن يكون اسمه/ا مدرجا ًفي قائمة الناخبين النهائية للهيئة المحلية التي يمارِس/تمارِس فيها حق التصويت.
- ألا يكون فاقداً لأهليته/ا القانونية بموجب حكم قضائي.

تعتمد فلسطين نظامًا نشطًا لتسجيل الناخبين، حيث يُدعى المواطنون المؤهلون بموجبه للتسجيل خلال فترة محددة تُنظَّم سنويًا. وقد نظمت لجنة الانتخابات المركزية أول حملة لتسجيل الناخبين عام 2004. ومنذ عام 2016، أتاحت اللجنة أيضًا للمواطنين إمكانية التسجيل إلكترونيًا على مدار العام عبر موقعها الإلكتروني الرسمي. ولم يتلقَّ فريق تقييم العملية الانتخابية أي شكاوى بشأن دقة سجل الناخبين أو شموليته.

نُفِّذت عملية تسجيل الناخبين لانتخابات الهيئات المحلية خلال الفترة 20–24 كانون الثاني/يناير 2026، واقتصرت على الضفة الغربية، وذلك لأن قرار لجنة الانتخابات المركزية بإجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة صدر في 19 كانون الثاني/يناير، أي قبل يوم واحد فقط من انطلاق عملية تسجيل الناخبين. وبلغ إجمالي عدد الناخبين المسجلين في الضفة الغربية نحو 1.5 مليون ناخب (51.4% من الذكور و48.6% من الإناث). كما سُجِّل 106,000 ناخب جديد، من بينهم 88 ألفًا من فئة الشباب. وبلغ إجمالي عدد الناخبين المسجلين في البلديات التي أُجريت فيها الانتخابات في الضفة الغربية 959,101 ناخبًا، فيما بلغ عدد الناخبين المسجلين في بلدية دير البلح في قطاع غزة 70,449ناخبًا.

### حملات لجنة الانتخابات المركزية لتوعية الناخبين وتزويدهم بالمعلومات

استخدمت لجنة الانتخابات المركزية مجموعة متنوعة من وسائل التواصل والتوعية لإيصال رسائل تثقيف الناخبين والمعلومات المتعلقة بالانتخابات خلال مرحلة ما قبل الاقتراع. ووفقًا للجنة، وصلت منصاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2025 إلى شباط/فبراير 2026، إلى أكثر من 8ملايين شخص، من بينهم 3 ملايين امرأة.

وخلال الفترة من 10 آذار/مارس وحتى نيسان/أبريل 2026، سجّل الموقع الإلكتروني للجنة نحو 2.8 مليون زيارة، فيما حصدت صفحتها على موقع فيسبوك 17.1مليون مشاهدة. كما عالجت أداة الذكاء الاصطناعي التابعة للجنة، "نزيه"، نحو 48ألف رسالة.

ووفقًا للجنة الانتخابات المركزية، نظّمت اللجنة أيضًا 40 جلسة توعوية ميدانية، استفاد منها نحو 1,300 مشارك، كما وزعت منشورات توعوية، بما في ذلك منشورات مطبوعة بنظام برايل (Braille)

للمكفوفين، وبثّت 1,600 رسالة إذاعية و60 رسالة تلفزيونية. كما استخدمت اللجنة أيضاً اللافتات وشاشات الشوارع واللوحات الإعلانية لحث الناخبين على المشاركة في الاقتراع.

كما طبعت اللجنة 13,000 ملصق إرشادي للناخبين يوضح خطوات التصويت، مع التركيز على حق الناخب في اختيار ما يصل إلى خمسة مرشحين من كل قائمة، وفقًا لنظام القائمة المفتوحة الذي أُدخل حديثًا. وعلى الرغم من هذه الجهود، ارتفع عدد أوراق الاقتراع الباطلة مقارنة بانتخابات الهيئات المحلية التي عُقدت خلال عامي 2021–2022، مما يشير إلى أن إتاحة وقت أطول لتنفيذ برامج تثقيف الناخبين كان من شأنه أن يعود بالفائدة عليهم.

ويُعد توفير فترة زمنية كافية لتنفيذ برامج تثقيف الناخبين عنصرًا أساسيًا للشرعية الديمقراطية والمشاركة الانتخابية الفعّالة.

### فجوة تمويل لجنة الانتخابات المركزية

خلال اجتماع لاطلاع الجهات الدولية المعنية على المستجدات الانتخابية، عُقد في 1 نيسان/أبريل 2026، أفادت لجنة الانتخابات المركزية بأن الموازنة التقديرية لانتخابات الهيئات المحلية لعام 2026 كانت قد حُددت مبدئيًا بمبلغ 10.5 مليون دولار أمريكي في كانون الثاني/يناير 2026. وبعد مراجعة التكاليف التقديرية، وإجراءات ترشيد النفقات، وانخفاض عدد الناخبين نتيجة عملية التزكية، خُفِّضت الموازنة إلى 8 ملايين دولار أمريكي بحلول نيسان/أبريل 2026. وبلغ إجمالي التمويل المتاح من وزارة المالية والجهات المانحة الدولية 4.4 مليون دولار أمريكي، مما أسفر عن فجوة تمويلية قدرها 3.6 مليون دولار. وأشارت اللجنة، خلال اجتماعها المنعقد في 10 حزيران/يونيو، إلى أن هذه الفجوة انخفضت لاحقًا إلى 1.8 مليون دولار أمريكي.

**التوصية:** على السلطة الفلسطينية توفير موارد مالية مستقرة وكافية للجنة الانتخابات المركزية، بما يمكّنها من أداء مهامها بكفاءة ومهنية عالية.

## الترشيح والمرشحون

امتدت فترة ترشيح المرشحين من 23 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس 2026. وقد أثر كل من الإطار الزمني القصير، وغياب الأحزاب السياسية المتنافسة، والنظام الانتخابي الجديد على عملية تشكيل قائمة للتنافس على المجالس البلدية وترشيح مرشحين للمجالس القروية. ووفقا للمرشحين والأحزاب، تم تشكيل قوائم المجالس البلدية محلياً، وتم إدراج المرشحين بناء على قدرتهم على جذب الناخبين المحليين. وقد أدى اعتماد نظام القوائم المفتوحة الجديد للبلديات ونظام الأغلبية للمجالس القروية الى جعل ترتيب

المرشحين في القوائم الانتخابية غير ذي صلة إلى حد كبير، حيث كان الناخبون هم من يحدد اختيار المرشحين النهائي وليس الأحزاب نفسها.

قدمت فتح، الحزب الوحيد الذي تنافس رسميا، 67 قائمة. في الانتخابات السابقة، تسببت عملية ترشيح المرشحين في انقسامات داخلية وأدت إلى منافسة قوائم معارضة ضد القوائم الرسمية للحزب.[25] سمح النظام الجديد للحزب بتجنب الانقسامات الداخلية إلى حد كبير. فقد تم النظر الى النزاعات الداخلية خلال الانتخابات كمصدر محتمل للتوتر والذي يهدد بتقويض وحدة الحزب وإضعاف موقف فتح قبل مؤتمرها الحركي المزمع انعقاده في 14 أيار/مايو. ولتجنب ذلك، لم تختر فتح المرشحين مركزياً، بل فوضت عملية الاختيار إلى المسؤولين المحليين لتحديد من سيظهر في كل قائمة انتخابية. وقد دعم الحزب قوائمه ومرشحيه من خلال دفع رسوم الترشيح وتقديم دعم فني مؤقت للحملات الانتخابية.

سعت فتح إلى تقديم قوائم انتخابية موحدة وعدم خوض المنافسة، سواء من داخل صفوفها أو من منافسيها، من خلال بناء قوائم توافقية حيثما أمكن، حتى تفوز القائمة بالتزكية. وقد حققت فتح هذا الهدف في بلدتين رئيسيتين في الضفة الغربية: نابلس ورام الله. كما سعت قوائم غير حزبية أخرى، غالبا ما تكون عائلية، إلى الحد من المنافسة من خلال محاولة ثني القوائم المنافسة عن خوض الانتخابات. وساهم ذلك في خلق جو من الضغط في العديد من المناطق، وتلقى فريق التقييم في المركز تقارير شكاوى، تم تقديم بعضها رسميا إلى لجنة الانتخابات المركزية.

بلغ اجمالي عدد القوائم التي تم قبولها 366 أُدرج عليها ما مجموعه نحو 7,000 مرشحاً. وكانت الغالبية العظمى من القوائم ال 321 التي تنافست على المجالس البلدية مسجلة كقوائم مستقلة.[26] وكان العديد منها قوائم عشائرية أو عائلية، أو تحالفات بين العائلات. وفي بعض الحالات، كانت المنافسة بين القوائم شديدة بشكل خاص، مما أدى إلى عدة اشتباكات.[27] بشكل عام، كان هناك 5,131 مرشحاً يتنافسون على المناصب — 1,358 مرشحاً لمقاعد المجالس القروية، و3,773 للمجالس البلدية.

بعد فترة الترشيح التي استمرت سبعة أيام، والتي مُدِّدت ليوم إضافي واحد، راجعت لجنة الانتخابات المركزية ملفات الترشيحات للمجالس البلدية والقروية. ووردت فترة تصويب مدتها ثلاثة أيام في قانون 2025 لتمكين ممثلي القوائم والمرشحين استكمال ملفاتهم في حال نقصان أي وثائق واستبدال اي مرشحين تم رفضهم عند الضرورة، وبالتالي تجنُّب رفض أي قائمة بالكامل. ساعد هذا الإجراء في منع

[25] تم تعديل القانون لمنع ذلك: تنص المادة 18(2) من القانون الحالي: "ترفض اللجنة طلب تسجيل قائمة انتخابية لهيئة حزبية إذا تبين أنها سجلت سابقا قائمة انتخابية أو شاركت في تشكيل قائمة بنفس الصفة في نفس المجلس." يتوافق هذا البند مع توصية صادرة عن مؤسسة وستمنستر للديمقراطية (WFD) ولجنة الانتخابات المركزية في عام 2021.

[26] 88%. المصدر: لجنة الانتخابات المركزية.

[27] على سبيل المثال، في محافظة الخليل ببلدية بيت اومر، تم تأجيل الانتخابات لتجنب تجدد الاشتباكات بين العائلات.

المشاكل التي شهدتها الانتخابات السابقة، حيث انتظر العديد من القوائم حتى اليوم الأخير من فترة الترشيح لتقديم ترشحاتها، وتم رفض بعض القوائم بسبب نقص الوثائق ولم يكن لديها وقت كافٍ لتصحيح النواقص.

## الطعون خلال مرحلة الترشيح

رفضت اللجنة ترشيحات 18 شخصاً من محافظات الضفة الغربية وقدمت تبريرات مكتوبة لهم ولمحكمة الانتخابات. استأنف تسعة من أصل 18 طاعناً ضد قرار لجنة الانتخابات المركزية أمام المحكمة الانتخابية، والتي بدورها رفضت استئنافاتهم أيضاً.

## انتهاكات الحق في الترشح

تلقى فريق تقييم مركز كارتر تقارير عن عدة حالات تم الادعاء فيها أن المرشحين تعرضوا للتهديد أو الترهيب أو منعهم من الترشح، بما في ذلك إساءة استخدام السلطة الإدارية (مثل رفض تسليم الإيصال المالي اللازم للمرشحين المحتملين لاستكمال طلبات ترشحهم).

- في بلدية نابلس، شهد اثنان من الطامحين أمام محكمة الانتخابات أن أربعة مرشحين من قائمتهم (شباب ومستقلون) تم استدعاؤهم من قبل جهاز الأمن الوقائي والمخابرات العامة، اللذان ضغطا عليهم لعدم تسجيل قائمتهم لدى لجنة الانتخابات المركزية. وتم احتجاز مرشحين اثنين في القائمة في مقر الأمن لعدة ساعات حتى انتهاء موعد التسجيل، مما حال دون تقديم قائمتهم إلى لجنة الانتخابات المركزية.
- تقدم أحد الاشخاص الطامحين في الترشح من قرية يطّا في محافظة الخليل بشكوى إلى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بعد أن رفض المجلس القروي، تحت ضغط جهاز المخابرات العامة، منحه شهادة براءة الذمة المطلوبة التي تثبت أنه لا يدين برسوم، أو ضرائب، أو غرامات، أو انتهاكات تجاه المجلس وأنه مؤهل للترشح للمنصب.
- صرح مرشحون محتملون في منطقة رام الله لفريق تقييم مركز كارتر بأنهم تلقوا تهديدات من قوات الأمن الفلسطينية ومن منتسبي تنظيم فتح لسحب قوائمهم، وهو ما فعلوه. ولم يقدموا أي شكاوى بهذا الصدد.
- أبلغ رئيس قائمة مستقلة في محافظة جنين فريق تقييم مركز كارتر أن مسؤولين أمنيين هددوا بعض المرشحين في قائمته، مطالبينهم بالانسحاب. وفي النهاية، لم يتقدموا بشكوى إلى لجنة الانتخابات المركزية أو الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أو محكمة الانتخابات " لِتجنب المشاكل والحفاظ على السلم الأهلي في المدينة."
- أبلغت مرشحة محتملة في منطقة بيت لحم مركز كارتر بأنها تعرضت للتهديد من قبل جهاز الأمن الوقائي لمحاولتها تشكيل قائمة منفصلة. وقد انسحبت من تلك القائمة ولم تتقدم بأي شكاوى نتيجة خوفها.

- أخبر مرشح محتمل في منطقة الخليل مركز كارتر أنه شكل قائمة كانت ستنافس قائمة فتح. وأضاف أنه خلال تشكيل القائمة، تلقى المرشحون مكالمات من أجهزة الأمن الفلسطينية، خاصة من أعضاء جهاز المخابرات العامة، هددوهم فيها بالفصل من وظائفهم أو تعليق ترقياتهم. ولم يتقدم المرشحون بشكوى رسمية.
- تم اعتقال رئيس بلدية الخليل السابق، تيسير أبو سنينة، من قبل الجيش الإسرائيلي في أيلول/سبتمبر 2025. وقد قضى ثمانية أشهر في الاعتقال الإداري وأفرج عنه قبل يومين فقط من انتخابات المجلس البلدي. علق العديد من المراقبين للمركز بأنه قد اعتُقِل لمنعه من الترشح في انتخابات نيسان/أبريل 2026.

***توصيات:*** *ينبغي للسلطة الفلسطينية وقوى الأمن الفلسطينية ضمان تهيئة بيئة تحترم حقوق الإنسان، بما يكفل للناخبين حرية اختيار ممثليهم المنتخبين دون تعرضهم للمضايقة أو الترهيب.*

*ينبغي إرساء ضمانات وآليات مساءلة أكثر فعالية، بما في ذلك التحقيق في الجرائم المزعومة وملاحقة مرتكبيها قضائيًا في الوقت المناسب، لمنع أي تدخل من قبل الجهات الرسمية، بما في ذلك الأجهزة الأمنية أو الجهات السياسية أو الهيئات الإدارية، خلال عملية ترشيح المرشحين.*

## الحملة الانتخابية

### الإطار القانوني للحملة الانتخابية

ينص القانون على فترة حملة انتخابية رسمية مدتها أسبوعان؛ وقد نُفِّذت الحملة في الفترة 10–23 نيسان/أبريل 2026. أفاد عدة مراقبين للمركز أن هذه الفترة كانت قصيرة جداً بحيث لا يمكن للمرشحين طرح برامجهم الانتخابية بشكل كافٍ، خاصة مع إدخال نظام انتخابي جديد. ويحدد اليوم الذي يسبق الانتخابات، وكذلك يوم الانتخابات نفسه، كفترة "صمت الحملة". لكن في الواقع، لم يتم احترام هذا المتطلب.

تضمن قانون الانتخابات لعام 2025 مادة جديدة تنص على أن انتهاكات أي من القواعد القانونية المتعلقة بالحملات الانتخابية يعاقب عليها الآن بالسجن و/أو غرامة مالية.[28] فيجب مراقبة تطبيق هذه المادة الجديدة بتبصُّر في الانتخابات المستقبلية.

كما يمنح القانون الجديد لجنة الانتخابات المركزية مسؤولية تحديد سقوف للإنفاق على الحملات الانتخابية بناء على حجم الهيئة المحلية، وعدد الناخبين، وتكاليف المعيشة. وتتراوح حدود الإنفاق على الحملة من

[28] المادة 66.3 من القرار بقانون رقم 23 لعام 2025 بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية

5,000 دينار أردني (7,050 دولار أمريكي) للمجالس القروية إلى 160,000 دينار اردني (225,673 دولار أمريكي) للمجالس البلدية التي يزيد عدد ناخبيها عن 70,000[29] ناخب. لم يتلق مركز كارتر أي ملاحظات من المرشحين بشأن سقوف تمويل الحملات الانتخابية ولم يناقش مع المرشحين الحدود المذكورة أعلاه أو ما إذا كانت تحد من أنشطة الحملة.

## الإطار القانوني للحملات الانتخابية في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي

القوانين الرئيسية التي تحكم قطاع الإعلام هي القانون الأساسي، قانون الصحافة لعام 1995، قرار مجلس الوزراء لعام 2004 بشأن تنظيم وترخيص وسائل البث الإعلامي، قانون العقوبات، ومبادئ لجنة الانتخابات المركزية التوجيهية بشأن التغطية الإعلامية للانتخابات المحلية.

ينص القانون الأساسي على حرية التعبير وحرية الإعلام دون رقابة. ومع ذلك، فانه لا يمنع صدور قوانين تحد من حرية التعبير. يحتوي قانون الصحافة والنشر لعام 1995 على أحكام مقيدة حول ما يمكن نشره مما يضعف حرية التعبير: فهو يحظر نشر المواد التي تتعارض مع "المسؤولية الوطنية".[30] فهذه القواعد القانونية قابلة لتفسيرات مختلفة ويمكن استخدامها لمنع نشر المقالات. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن قانون الصحافة متطلبات ترخيص مرهقة للإعلام المطبوع، ومتطلبات مالية للنشر، ومتطلبات إيداع كل منشور قبل توزيعها على وزارة الإعلام، وعقوبات صارمة على مخالفات أحكامه، بما في ذلك السجن.

يُعدّ التشهير جريمة جنائية، ويعاقب كل من القذف والسب بموجب قانون العقوبات بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات.[31] دأبت منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية على المطالبة بإلغاء تجريم جرائم القذف والتشهير، بما يعزز حرية الإعلام والتعبير. وتُعد عقوبات السجن المقررة حاليًا مخالفة لمبدأ التناسب في العقوبات المنصوص عليه في المعايير الدولية.[32]

---

[29] تفصيل سقف الإنفاق هو كما يلي:
بالنسبة لمرشحي المجلس القروي، يكون سقف الانفاق دينارين لكل ناخب مسجل في الهيئة المحلية أو 5,000 دينار (أيهما أعلى).
بالنسبة للمجالس البلدية التي يبلغ عدد ناخبيها 10,000 ناخب مسجل أو أقل، يكون سقف الانفاق دينارين لكل ناخب مسجل في الهيئة المحلية أو 10,000 دينار (أيهما أعلى).
بالنسبة للمجالس البلدية التي يبلغ عدد ناخبيها 10,001-20,000 ناخب مسجل، يكون سقف الانفاق دينارين لكل ناخب مسجل في الهيئة المحلية أو 35,000 دينار (أيهما أعلى).
بالنسبة للمجالس البلدية التي يبلغ عدد ناخبيها 20,001-45,000 ناخب مسجل، يكون سقف الانفاق دينارين لكل ناخب مسجل في الهيئة المحلية أو 75,000 دينار (أيهما أعلى).
بالنسبة للمجالس البلدية التي يبلغ عدد ناخبيها 45,001-70,000 ناخب مسجل، يكون سقف الانفاق دينارين لكل ناخب مسجل في الهيئة المحلية أو 120,000 دينار (أيهما أعلى).
بالنسبة للمجالس البلدية التي يزيد عدد ناخبيها عن 70,000 ناخب مسجل، سقف الإنفاق هو 160,000 دينار.

[30] قانون المطبوعات والنشر رقم 9 لعام 1995.

[31] القانون الجنائي الأردني رقم 16 لعام 1960 يطبق في الضفة الغربية؛ مرسوم قانون العقوبات البريطاني رقم 74 لعام 1936 ساري المفعول في قطاع غزة.

[32] ينص التعليق العام رقم 34 للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على المادة 19 من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان الدولية على أنه "يجب على الدول الأطراف النظر في إلغاء تجريم التشهير، وفي كل الأحوال، يجب أن يسمح بتطبيق القانون الجنائي فقط في أكثر الحالات خطورة، والسجن ليس عقوبة مناسبة أبدا." متوفر على: http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CCPR/Pages/CCPRIndex.aspx.

يتطلب قانون الانتخابات من وسائل الإعلام الرسمية توفير فرص متساوية ومناسبة لجميع القوائم الانتخابية والمرشحين (المادة 30 من القرار بقانون رقم 23 لسنة 2025). فلا توجد أحكام محددة في القانون تتعلق بالتغطية العادلة والمتوازنة للإعلام الخاص. وعلى الرغم من ذلك، فإن مدونة سلوك لممثلي الإعلام المحلي والدولي الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية تحث الإعلام على الالتزام بالمعايير الأساسية، بما في ذلك الالتزام بالحياد والموضوعية والمصداقية والدقة في التغطية.[33]

يتوزع الإطار القانوني المنظم لوسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين على القانون الأساسي، وقانون الانتخابات، وقانون العقوبات، والقرار بقانون رقم (23) لسنة 2025 بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية، والقرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية، والقرار بقانون رقم (7) لسنة 2020 بشأن حالة الطوارئ.وتستهدف معظم الأحكام ذات الصلة تنظيم المحتوى المنشور خارج الفضاء الرقمي، الأمر الذي يثير قدرًا من الغموض بشأن مدى انطباق هذه التشريعات على المحتوى المنشور عبر وسائل التواصل الاجتماعي والبيئة الرقمية.[34] الإطار القانوني الذي يستهدف وسائل التواصل الاجتماعي صراحة أقل جوهرية بكثير من الاطار الخاص بالإعلام التقليدي.

على الرغم من ضمان حرية التعبير في القانون الأساسي والالتزامات الدولية الملزمة قانونياً، فإن الأحكام التشريعية الشاملة تحد بشكل مفرط من ممارسة حرية التعبير القانونية عبر الإنترنت.[35] فالأحكام ذات الصلة واسعة جدا بحيث يمكن تفسيرها بسهولة على أنها تحظر التعبير السياسي.[36] بالإضافة إلى ذلك، فإن مثل هذه الأحكام غير مناسبة عملياً للبيئة الإلكترونية، حيث أن حجم هذا المحتوى سيجعل أي محاولة مستقبلية لتنفيذ هذا البند انتقائية بالضرورة وعرضة لاتهامات بالتحيز.

تمنح المادة 39 من القرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية السلطات سلطة حظر المواقع التي تنشر محتوى قد "يهدد الأمن القومي أو النظام العام أو الأخلاق العامة"، وقد تم استخدامها سابقا لحجب مواقع الكترونية في أعقاب صدور قرارات عن المحاكم بشأنها. فالمصطلحات الفضفاضة مثل "النظام العام" وخاصة "الأخلاق العامة" يترك التشريع عرضة للتفسير المقيد الذي يخالف التزامات فلسطين بموجب المعايير الدولية، وقد تعرض لانتقادات من مجموعات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذه الإجراءات واسعة النطاق قد تؤدي إلى فرض رقابة ذاتية، مما قد يحد من نطاق النقاش بطرق يصعب قياسها، سواء عبر الإنترنت أو خارجه.

[33] مدونة السلوك متاحة على: https://www.elections.ps/Portals/0/Jou_%20Code%20of%20Conduct%20LE2026%20EN.pdf
[34] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 167/68.
[35] المادة 19، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، تم الموافقة عليه في 2 نيسان/أبريل 2014. المادة 19 من دستور فلسطين 2003 وتعديلاته حتى عام 2005.
[36] على سبيل المثال، المادة 66 من قانون الانتخابات العامة لعام 2007 تحظر "الإذلال" و"إهانة أي من المرشحين الآخرين"، وكلاهما ذاتي للغاية ولا يتوافق مع المعايير الدولية لحرية التعبير.

لم تسجل أي قضايا لدى محكمة الانتخابات بشأن انتهاكات وسائل التواصل الاجتماعي خلال فترة الانتخابات.

## الإطار القانوني لتمويل الحملات الانتخابية

أدخل القرار بقانون رقم 23 لسنة 2025 بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية عدة تغييرات على رسوم الترشيح والحملات الانتخابية. من بينها:

- وديعة ترشيح بقيمة 1,000 دينار أردني (1,400 دولار أمريكي) لقوائم المجالس البلدية و100 دينار أردني (140 دولار أمريكي) للمرشحين الفرديين لمجالس القروية. ويمكن استرداد هذا الإيداع إذا انسحبت القائمة ضمن الإطار الزمني المسموح به أو إذا تم رفض ترشيحها من قبل لجنة الانتخابات المركزية. في السابق، كان الوديعة 500 دينار أردني وكانت قابلة للاسترداد إذا فازت القائمة بمقعد واحد على الأقل في المجلس.
- وديعة حملة انتخابية قدرها 1,000 دينار أردني (1,400 دولار أمريكي) لقوائم المجالس البلدية و200 دينار أردني (280 دولار) للمرشحين الأفراد. ويمكن استرداد هذا الايداع فقط إذا عملت القائمة أو المرشح على إزالة جميع مواد الحملة وتقديم التقارير المالية خلال شهر واحد بعد الانتخابات. وبموجب القانون السابق، كانت هذه الوديعة 500 دينار أردني (700 دولار أمريكي) لكل قائمة.

ذكرت مرشحة محتملة قابلها مركز كارتر أنها تريد تشكيل قائمة نسائية بالكامل، لكنها لم تتمكن من ذلك لأنه لم يكن بمقدورها ولا بقية أعضاء القائمة المقترحة تحمل تكاليف الترشيح وإيداعات الحملة الانتخابية.

## سير الحملة الانتخابية

جرت الحملة الانتخابية القصيرة نسبياً، والتي استمرت لمدة 14 يومًا فقط، في ظل سياق اتسم بقيود مشددة على حرية الحركة، نتيجة إغلاق الطرق، ونقاط التفتيش، والبوابات المقامة على الطرق، والسواتر الترابية، وغيرها من العوائق. ووفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، بلغ عدد معيقات الحركة في الضفة الغربية حتى كانون الأول/ديسمبر 2025 نحو 925 عائقًا، كانت تُقيّد بصورة دائمة أو متقطعة حركة نحو 3.4 مليون فلسطيني.[37] أعاقت هذه العقبات قدرة المرشحين على تنفيذ حملات انتخابية من باب إلى باب، وقللت من قدرة لجنة الانتخابات المركزية على نشر مواد تثقيف الناخبين والطواقم التي ستنفذ التثقيف، وقيدت قدرة الصحفيين على تغطية فترة الحملة الانتخابية.

[37] https://www.ochaopt.org/content/movement-and-access-west-bank-april-2026.

ركزت الحملة بشكل أساسي على القضايا المحلية مثل النفايات والطاقة وإدارة المياه. كما عزز غياب الأحزاب السياسية شبه الكبير – حيث تنافست فتح رسميا فقط – وبروز قوائم المرشحين التي تمثل العائلات أو العشائر تركيز الحملة على القضايا المحلية.

لم يتمكن فريق التقييم من تقييم فترة الحملة الانتخابية بأكملها؛ ومع ذلك، تلقى الفريق تقارير من عدة مرشحين حول استراتيجياتهم: التجمعات الصغيرة والتعبئة العائلية، واستخدام الملصقات ووسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك نقل معلومات الناخبين المتوفرة لدى لجنة الانتخابات المركزية. ونظمت منظمات المجتمع المدني وشبكة وطن بعض المناظرات محلياً. ولكن تم منع الشبكة في النهاية من عقد مناظرات لعشرين مجلساً محلياً إضافياً بعد تلقيها تهديدات باستخدام العنف. صرح مدير وطن أنه هو والمدير التنفيذي كانا مهددين بالقتل إذا استمرت الشبكة في رعاية المناظرات الانتخابية.[38] وتقدم بشكوى إلى النائب العام وإلى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بهذا الخصوص.

***توصية:*** *لضمان احترام حرية التعبير خلال الانتخابات، يجب عدم التسامح مع أي تدخل في عمل وسائل الإعلام أو أي انتهاك لحرية الصحافة، حتى وإن كان في حالات فردية أو معزولة، لأن ذلك يُعد انتهاكًا جسيمًا للحريات الأساسية ويقوض مقومات إجراء حملة انتخابية حرة ونزيهة بحق.*

تلقى فريق تقييم الانتخابات تقارير من مرشحين تعرضوا لمداهمات واستجوابات وتهديدات تهدف إلى إجبارهم على الانسحاب وثنيهم عن المشاركة.[39] كما أفادت مجموعات المراقبة المحلية بمشاهدة مشاركة شخصيات رسمية ومسؤولين عامين، بعضهم يرتدون زي أمني رسمي، في المسيرات الانتخابية والتجمعات السياسية. وهذا يعد انتهاكا واضحا لمبدأ حيادية المؤسسات الرسمية كما ينص عليه القانون، والذي يتطلب من جميع مؤسسات الدولة الحفاظ على الحياد الكامل طوال جميع مراحل العملية الانتخابية.[40]

[38] في قرية بيت لقيا، رفض ممثلو إحدى القوائم المشاركة في النقاش وضغطوا على شبكة وطن لعدم الدخول في حوار مع القائمة المعارضة. وعندما أصروا على الدخول في حوار مع القائمة المعارضة، تلقى موظفو وطن تهديدا بالقتل من أحد أفراد قوات الأمن. وفي قرية بيت حنينا، رفض ممثلو إحدى القوائم المشاركة في النقاش وضغطوا على شبكة وطن لعدم الدخول في حوار مع القائمة المعارضة. عندما أصروا على إجراء مقابلات مع ممثلي القوائم المعارضة، تلقى صحفي من وطن، خالد فقيه، اتصالا من أمين سر حركة فتح في القرية الذي زعم أنه هدد بقتله.

[39] تم إبلاغ مركز كارتر أن عاطف عودة، مرشح في دير ساميت بجنوب الخليل، تم اعتقاله قبل يومين من الانتخابات واحتجز لمدة ثماني ساعات. خلال احتجازه، طالب القائد الإسرائيلي المسؤول عن المنطقة الجنوبية المرشح بالانسحاب من الانتخابات والتوقف عن الحملات الانتخابية، مهددا بقتله أو سجنه مدى الحياة أو تدمير منزله إذا رفض. ومع ذلك، استمر في الانتخابات بعد أن تواصل مع قوات الأمن الفلسطينية التي طلبت منه مواصلة حملته. فازت قائمته بمقعدين، بينما فازت قائمة ثانية بأربعة مقاعد، وقائمة ثالثة بخمسة مقاعد. وفي اليوم التالي للانتخابات، تم اعتقال المرشح مرة أخرى لمدة 16 ساعة. وقد أفاد بأنه طلب منه الاستقالة من المجلس البلدي أو سيتم نقله إلى سجن صحراوي، أو قتله، أو سيتم هدم منزله. عند إطلاق سراحه، استقال من المجلس وأبلغ الإعلام بالإضافة إلى ممثل حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. لاحقا، اعتقلت القوات الإسرائيلية المرشح الذي حصل على ثاني أعلى عدد من الأصوات في قائمته، وبقي محتجزا حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

[40] القرار بقانون رقم 23 لسنة 2025، المادة 8.

## يوم الاقتراع في الضفة الغربية

نظرًا إلى الطبيعة البعيدة لمهمته ومحدودية وجوده في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لم ينفذ فريق تقييم الانتخابات التابع لمركز كارتر عملية مراقبة شاملة ومنهجية ليوم الاقتراع؛ إلا أنه جمع عددًا محدودًا من الملاحظات.

راقب الانتخابات البلدية التي أُجريت في الضفة الغربية بتاريخ 25 نيسان/أبريل 2026 نحو 2,483 مراقبًا محليًا من 69 منظمة من منظمات المجتمع المدني. كما غطّى الانتخابات نحو 740 صحفيًا معتمدًا من 113 مؤسسة إعلامية، من بينها 14 مؤسسة إعلامية دولية. ودعت لجنة الانتخابات المركزية 105 ضيوف دوليين لمراقبة الانتخابات.

وفي يوم الاقتراع، نشر مركز كارتر ثلاث فرق، زارت 29 مركز اقتراع. كما تابعت الفرق عملية الفرز وتجميع النتائج في مركز تجميع النتائج في مقر لجنة الانتخابات المركزية في رام الله.

تشمل النتائج الرئيسية لفرق المراقبة المحلية (الائتلاف الأهلية للرقابة على الانتخابات– ريفورم)، والتي تتوافق مع التقييم المحدود الذي أجراه مركز كارتر، ما يلي:

- على الرغم من فترة "الصمت" الانتخابي التي كان ينبغي أن تبدأ بعد منتصف ليل 23 نيسان/أبريل، استمرت الدعاية الانتخابية أمام مراكز الاقتراع وحولها وحتى داخل بعضها بأشكال متعددة، بما في ذلك الصور، والبلايز، والسيارات، واللافتات، والبطاقات الانتخابية الخاصة بالمرشحين.

- لم تتم إزالة المواد الدعائية الانتخابية بشكل كامل من محيط معظم مراكز الاقتراع.

- لوحظت ممارسة ما يُعرف بـ"الأمية السياسية" (أي الادعاء بعدم القدرة على القراءة والكتابة للحصول على مساعدة في عملية التصويت) بأعداد كبيرة في العديد من المراكز الانتخابية في مختلف المحافظات. وأشار عدد من الشخصيات إلى أن نظام القائمة المفتوحة الانتخابي الجديد كان أحد أسباب انتشار هذه الممارسة.

- لم يُطبَّق الحظر المفروض على إدخال الناخبين هواتفهم المحمولة إلى مراكز الاقتراع بصورة منهجية.

- أدى الازدحام خارج مراكز الاقتراع إلى صعوبة دخول الناخبين، ولا سيما النساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.[41]

- تواجد أفراد الأجهزة الأمنية وفقًا للقانون والآلية المتفق عليها؛ إلا أنه سُجلت بعض الاستثناءات، بما في ذلك قيام بعضهم بمنع المراقبين من دخول بعض مراكز الاقتراع قبل الساعة السابعة صباحًا.

- بوجه عام، ساد الهدوء معظم المناطق، وسارت العملية الانتخابية بسلاسة.

- وقعت حوادث وتوترات بين القوائم أو المرشحين أو العائلات، ولا سيما في محافظات الخليل، وجنين، ورام الله، ونابلس.

- سُجلت حالات دخول لقوات الأمن الإسرائيلية إلى قرى في محافظة رام الله والبيرة، مثل سنجل، حيث أُقيم حاجز داخل البلدة لمدة ساعتين، وكذلك في عبوين ومزارع النوباني.

- ووفقًا لمحافظ الخليل، كان هناك 18 حاجزًا و138 بوابة مغلقة في مختلف أنحاء المحافظة. وفي نابلس أيضًا، أغلقت القوات الإسرائيلية قرية مادما بشكل كامل قبل يوم الانتخابات، إلى درجة أنها منعت فرق لجنة الانتخابات المركزية من إيصال المواد الانتخابية إلى مراكز الاقتراع هناك.

وبلغت نسبة إقبال الناخبين 56% فقط في الضفة الغربية، مقارنة بنسبة مشاركة إجمالية بلغت 59.4% في المرحلتين معًا في انتخابات الهيئات المحلية لعامي 2021–2022. كما بلغت نسبة أوراق الاقتراع الباطلة 4%، وهي أعلى نسبة مقارنة بجميع انتخابات الهيئات المحلية السابقة.

## الانتخابات في غزة

لا يساعد الوضع الإنساني والظروف الأمنية في غزة حرية الحركة، أو التجمع، أو التعبير، أو الأمن الشخصي، أو الحقوق الأساسية الأخرى اللازمة لإجراء الانتخابات الديمقراطية. ومن الناحية اللوجستية فقط، سيكون من الصعب جدا إجراء العمليات الانتخابية اللازمة للوصول الى نتائج موثوقة لغالبية سكان غزة.

خلصت لجنة التحقيق المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (في الأراضي الفلسطينية المحتلة) في سبتمبر 2025 إلى أن إسرائيل "ارتكبت أعمال إبادة جماعية" في غزة، ووجدت أن أربعة من المعايير الخمسة بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية (القتل، الأضرار الجسيمة، ظروف الحياة، ومنع

[41] في فلسطين، تكون مراكز الاقتراع مختلطة بين الرجال والنساء؛ وفي حال حدوث ازدحام عند مداخل المراكز، لوحظ أن النساء يتراجعن إلى الخلف، على الأرجح لتجنب الاقتراب من الرجال.

الولادات) قد استوفيت. وقد أدت الحرب التي استمرت ما يقرب من ثلاث سنوات إلى تدمير معظم البنية التحتية في قطاع غزة، وقد سادها انتهاك لاتفاقيات وقف إطلاق النار من قبل القوات الإسرائيلية، واستخدام العنف العشوائي، واستمرار الغارات الجوية.

نزحت العائلات الغزّية في غزة، وتقيم في خيام مكتظة أو مبان متضررة بشدة بسبب نقص البدائل الآمنة. الخدمات الأساسية ضعيفة، والوصول إلى المياه النظيفة غير مستقر، والنفايات تترك إلى حد كبير دون معالجة، مما يخلق مخاطر جدية على الصحة العامة. كما تظل الأوضاع الأمنية متقلبة، في ظل وجود حوادث متكررة مثل القصف وتبادل إطلاق النار في المناطق السكنية وبالقرب من المنشآت الإنسانية. ويؤدي انتشار القوارض والحشرات الى أزمة صحية عامة متزايدة، مع زيادة حالات العدوى الجلدية وأمراض أخرى بين العائلات النازحة.[42]

في 19 كانون الثاني/يناير 2026، قررت لجنة الانتخابات المركزية اجراء الانتخابات المحلية في بلدية واحدة في قطاع غزة. تم اختيار دير البلح لأنها كانت من بين المناطق القليلة التي لم تدمر بالكامل بالهجمات الإسرائيلية المستمرة. ومع ذلك، شكل إجراء الانتخابات هناك تحديات هائلة، واجهتها لجنة الانتخابات المركزية بحلول مؤقتة في جميع مراحل العملية.

### تسجيل الناخبين في غزة

تم تحديث سجل الناخبين في غزة آخر مرة عام 2021؛ واستخدم السجل المدني لتحديد الناخبين المؤهلين الاضافيين في بلدية دير البلح، ليصل إجمالي عدد الناخبين المؤهلين إلى 70,449.

### ترشيح المرشحين والقوائم

قرّرت لجنة الانتخابات المركزية اتخاذ إجراءات معينة لتسهيل عملية الترشح في غزة، نظرًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية الاستثنائية هناك. فقد تم إلغاء رسوم الايداع الخاصة بالحملة الانتخابية والبالغة 1,000 دينار أردني (1,400 دولار أمريكي). كما أُعفيت القوائم الانتخابية من شرط الحصول على شهادات براءة ذمة تثبت قيام المرشحين بتسديد جميع الرسوم والضرائب والغرامات والمخالفات المستحقة للمجلس البلدي في دير البلح.

وقد تقدمت أربع قوائم مستقلة بطلبات ترشح للتنافس على المقاعد الـ 15 في المجلس البلدي لمدينة دير البلح. وتم قبول القوائم الأربع، ولم تُقدَّم أي طعون ضدها أمام محكمة الانتخابات في قطاع غزة.

[42] https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-report-7-may-2026#gaza-strip.

## إدارة الانتخابات والترتيبات اللوجستية

بسبب الحصار شبه الكامل المفروض على قطاع غزة، لم تتمكن لجنة الانتخابات المركزية من إرسال المواد الانتخابية الاعتيادية من المقر الرئيسي في رام الله. ولذلك تولّى المكتب الإقليمي للجنة الانتخابات المركزية في غزة تنظيم الانتخابات بالاعتماد فقط على المواد المتوفرة داخل القطاع. وتم تجهيز 12 مركز اقتراع، تضم 100 محطة اقتراع، ليوم الانتخابات؛ حيث أقيم ثلاثة من مراكز الاقتراع في مقرات منظمات أهلية محلية، بينما أُقيمت تسعة في خيام جاهزة مسبقاً. كما تم تصنيع أكثر من 100 صندوق اقتراع محليًا، وطُبعت جميع أوراق الاقتراع داخل القطاع.

وقد أثارت مسألة تأمين الانتخابات جدلًا واسعاً. ففي البداية، توصلت لجنة الانتخابات المركزية إلى اتفاق مع شركة أمن خاصة لتأمين عمليتي الاقتراع والفرز في يوم الانتخابات.

ومع ذلك، قررت وزارة الداخلية في غزة لاحقا تولي المسؤوليات الأمنية، بحجة أنها "مسؤولة عن الأمن في قطاع غزة." أصبح هذا عاملا ساهم في انخفاض نسبة المشاركة في التصويت، حيث تجنب العديد من الناخبين الاقتراب من مراكز الاقتراع خوفا من الاستهداف إلى جانب أفراد أمن وزارة الداخلية. وأفادت التقارير بأن الضربات الإسرائيلية في 24 نيسان/أبريل 2026 – أي اليوم السابق ليوم الانتخابات – أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 12 شخصا، بينهم ستة ضباط شرطة.

## يوم الاقتراع في دير البلح

لأسباب أمنية، لم ينشر مركز كارتر الخبير المحلي المقيم في غزة إلى دير البلح يوم الاقتراع. ومع ذلك، حافظ فريق التقييم على التواصل والتنسيق مع لجنة الانتخابات المركزية في غزة ومع المراقبين المحليين.

قامت لجنة الانتخابات المركزية بتوظيف وتدريب 675 موظفًا للعمل في مراكز الاقتراع، واعتمدت 325 مراقبًا محليًا، و200 وكيلًا للقوائم الانتخابية، وأكثر من 150 صحفيًا. وسُمح للناخبين بالإدلاء بأصواتهم في أيٍّ من مراكز الاقتراع الـ 12-، كما استخدم موظفو الاقتراع تطبيقًا على الهواتف المحمولة لمنع التصويت المزدوج. ولإتاحة فرصة أكبر للناخبين للمشاركة، مددت اللجنة ساعات الاقتراع لمدة ساعة إضافية، حتى الساعة السادسة مساءً.

وعلى الرغم من هذا التسهيل، بلغ إجمالي عدد أوراق الاقتراع المدلى بها 16,081 ورقة من أصل 70,449 ناخبًا مسجلًا من أصحاب حق الاقتراع، أي بنسبة مشاركة بلغت 22.8%. وبلغ عدد أوراق الاقتراع الباطلة 848 ورقة (5%)، وهي نسبة أعلى قليلًا من المتوسط الوطني البالغ 4%. كما بلغ عدد أوراق الاقتراع البيضاء 156 ورقة.

وخلال المناقشات التي أجراها مركز كارتر، طرح المعنيون بالعملية الانتخابية في قطاع غزة عدة أسباب محتملة لتفسير انخفاض نسبة المشاركة، من بينها:

- تدهور الأوضاع الإنسانية، بما في ذلك النقص في الغذاء والمياه والأدوية، إضافة إلى تراجع سبل العيش، الأمر الذي دفع العديد من المواطنين إلى إعطاء الأولوية لتلبية احتياجاتهم الأساسية على حساب المشاركة في الانتخابات .

- هشاشة الوضع الأمني واستمرار الهجمات اليومية، مما أدى إلى حالة من الخوف وعدم الاستقرار. وكان العديد من المواطنين يشعرون بقلق خاص من احتمال استهدافهم بسبب وجود أفراد من وزارة الداخلية بالقرب من مراكز الاقتراع .

- حُرم العديد من الأشخاص الذين فقدوا وثائق هويتهم خلال الحرب فعليًا من حقهم في التصويت. ولم يُسمح للناخبين المؤهلين الذين قدموا نسخًا ورقية من هوياتهم أو صورًا محفوظة على هواتفهم المحمولة بالإدلاء بأصواتهم .

- كانت حملة توعية الناخبين قصيرة ولم تصل إلى جميع الناخبين المؤهلين.

- غياب الأحزاب السياسية عن العملية الانتخابية، مما أدى إلى انخفاض مستوى التعبئة السياسية وضعف الحوافز للمشاركة العامة.

أشارت مجموعات المراقبة المحلية (الائتلاف الأهلي للرقابة على الانتخابات، جمعية الضمير لحقوق الإنسان، ومركز حماية لحقوق الإنسان)[43] إلى أن النتائج النهائية للانتخابات عكست إلى حد كبير الإرادة الحرة للناخبين، رغم بعض المخالفات الموثقة، بما فيها:

- ضم كل مركز من مراكز الاقتراع الـ 12 عدداً من محطات الاقتراع؛ استخدمت تسعة مراكز اقتراع خيام مجهزة مسبقاً من الألياف الزجاجية (الفيبرغلاس) بمساحة 6 × 6 أمتار لإقامة محطات الاقتراع

[43] تقرير المراقب المحلي

داخلها. وفي هذا الحيز المحدود، وُضعت طاولتان لاستيعاب أربعة من موظفي لجنة الانتخابات المركزية، فيما وُضع صندوق الاقتراع في منتصف الخيمة إلى جانب خمس كراسٍ مخصصة للمراقبين ووكلاء القوائم، إضافة إلى أربع معازل (بوث) للتصويت لم تكن المسافات الفاصلة بينها كافية. وقد أدى هذا الترتيب في بعض الأحيان إلى حدوث اكتظاظ داخل مراكز الاقتراع. كما افتقرت بعض مراكز الاقتراع إلى مرافق دورات مياه مخصصة، بينما تدفقت مياه الصرف الصحي قرب مدخل أحد مراكز الاقتراع.

- لم تكن بعض المراكز قابلة لوصول كبار السن أو الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مناسب. بالإضافة إلى ذلك، تم عرض شعارات ترويجية وانتخابية من قبل المرشحين ووكلاء القوائم داخل بعض المراكز.
- استمرت الحملات الانتخابية داخل بعض مراكز الاقتراع وعبر منصات التواصل الاجتماعي خلال عملية التصويت.
- وثق المراقبون محاولات بعض الناخبين تصوير أوراق اقتراعهم، رغم تعليمات لجنة الانتخابات المركزية لموظفي الاقتراع بأن ذلك غير مسموح به.
- كان هناك تأخير ملحوظ في تشغيل النظام الإلكتروني المستخدم لمنع التصويت المتعدد في بداية يوم الانتخابات، مما أدى إلى تعطيل العملية خلال ساعاتها الأولى.

خلال اجتماعات الخبير المحلي لمركز كارتر في غزة مع ممثلي لجنة الانتخابات المركزية، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، طُرحت التوصيات التالية:

- على أي جهة محلية أو دولية تدعو إلى إجراء الانتخابات أن تعمل أولًا على إنهاء الاحتلال، ووقف الإبادة الجماعية، وتوفير بيئة آمنة وإنسانية حقيقية تُمكّن المواطنين من ممارسة حقوقهم الأساسية في المشاركة في الشؤون العامة والعمليات السياسية.

- على القوات المسلحة الإسرائيلية الانسحاب من "المنطقة الصفراء"، باعتبار ذلك شرطًا أساسيًا لتوفير بيئة مناسبة وآمنة تتيح إجراء انتخابات مستقبلية وفقًا للمعايير الدولية (وعلى وجه الخصوص احترام الحريات الأساسية والحق في الحياة).

- ينبغي تحسين الأوضاع الإنسانية (الغذاء والمياه والأدوية والمأوى) بما يضمن حماية الحق في الحياة.

- ينبغي تمكين جميع الأحزاب السياسية من المشاركة في الانتخابات لضمان وجود منافسة حقيقية، مع توفير ضمانات دولية فعلية لاحترام نتائج الانتخابات وحماية المدنيين.

- ينبغي تخصيص الوقت والموارد الكافية لتنفيذ عملية شاملة لتحديث سجل الناخبين، إلى جانب حملات تثقيف الناخبين.

- ينبغي تحديد المواقع المناسبة لاستخدامها كمراكز اقتراع مسبقًا، وتجهيزها عند الحاجة بخيام معدة مسبقاً.

- ينبغي تزويد مراكز الاقتراع بمرافق مياه وكهرباء واتصالات وإنترنت مناسبة.

- ينبغي توفير جميع المواد الانتخابية اللازمة في مراكز الاقتراع، بما في ذلك صناديق الاقتراع، والأختام، وأوراق الاقتراع، والحبر غير القابل للإزالة.

- ينبغي إخضاع العاملين في مراكز الاقتراع لتدريب مكثف على الإجراءات الانتخابية (عمليات التصويت، والفرز والنتائج)

واستنادًا إلى المدخلات والتحليلات المقدمة من الجهات المحلية المعنية، يقدم مركز كارتر أيضًا التوصيات التالية:

*إجراء انتخابات الهيئات المحلية في البلديات الأخرى (حيثما كان ذلك ممكناً) في قطاع غزة، بما يسهم في إحياء المسار الديمقراطي وتشجيع المشاركة العامة .*

*وقف انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2803.*

*ضمان أن تصاحب الجهود لإجراء الانتخابات العامة في قطاع غزة أولوية لبيئة آمنة وإنسانية لممارسة الحقوق السياسية، بما في ذلك تحسين الوصول إلى الاحتياجات الإنسانية الأساسية (الغذاء والماء والكهرباء والدواء والمأوى) لتعزيز مصداقية العملية الانتخابية.*

*ضمان توفير الأمن الكافي للأشخاص، بما في ذلك داخل مراكز الاقتراع، مما يمكّن الناخبين من الإدلاء بأصواتهم بحرية ودون خوف، ويكفل مشاركتهم الكاملة والفعّالة في الانتخابات.*

*على المجتمع الدولي، بما في ذلك إسرائيل، اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان وصول لجنة الانتخابات المركزية إلى قطاع غزة، وتمكينها من إدخال المواد والمستلزمات الانتخابية اللازمة في الوقت المناسب، لتيسير الإدارة الفنية للعملية الانتخابية.*

## تجميع الأصوات والنتائج

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية النتائج الأولية الجزئية في وقت أبكر مما يقتضيه القانون. ففي إطار انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية، تنظم المادة (47) من القرار بقانون رقم (23) لسنة 2025 بشأن

انتخابات مجالس الهيئات المحلية نشر النتائج الأولية، حيث تنص على: "(1) تتسلم اللجنة محاضر الفرز من لجان مراكز الاقتراع الخاصة بكل هيئة محلية، وتباشر تجميع النتائج خلال أربع وعشرين ساعة من وقت إغلاق صناديق الاقتراع، بحضور وكلاء القوائم الانتخابية والمرشحين والمراقبين والصحفيين المعتمدين. ويجوز للجنة تمديد هذه المدة أربعًا وعشرين ساعة إضافية إذا اقتضت ذلك ضرورات فنية".

(2) "في أعقاب ذلك، تنشر اللجنة النتائج الأولية للانتخابات في الهيئات المحلية التي استكملت فيها تجميع محاضر الفرز الخاصة بمحطات الاقتراع، بما في ذلك عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة وكل مرشح فيها، وعدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون في المجالس القروية". وقد التزمت لجنة الانتخابات المركزية بتنفيذ ذلك.

أُعلنت النتائج الأولية الجزئية – الخاصة بالبلديات فقط – خلال مؤتمر صحفي عُقد في 26 نيسان/أبريل، وترأسه كل من رئيس الوزراء ورئيس لجنة الانتخابات المركزية، وهو ما عكس الأهمية التي أُحيطت بها هذه الانتخابات المحلية. إلا أن النتائج المعلنة لم تكن مكتملة، إذ لم تشمل التجميع الكامل لنتائج محافظة الخليل، وهي أكبر محافظات الضفة الغربية من حيث عدد السكان.

ومن الاهمية بمكان أن نتائج بلدية دير البلح في قطاع غزة كانت قد استُكملت معالجتها بالكامل، ونُشرت قبل غيرها. وبحلول نهاية اليوم، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية أنها أنجزت معالجة جميع النتائج، وأتاحت إمكانية البحث عنها عبر موقعها الإلكتروني. ولم تتضمن النتائج المنشورة بيانات تفصيلية على مستوى محطات الاقتراع، إلا أنها اشتملت على عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح، إضافة إلى أسماء الفائزين وغير الفائزين.

وفي يوم الاقتراع، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية عبر صفحتها على موقع فيسبوك أن نسبة المشاركة في الضفة الغربية بلغت 53.4% وفي اليوم التالي، رُفعت هذه النسبة إلى 56%، ويُرجح أن يعود ذلك إلى:

- تأخر ورود نتائج بعض المحافظات الكبرى، ولا سيما محافظة الخليل .
- إدراج أصوات الناخبين الذين كانوا داخل مراكز الاقتراع أو في طوابير الانتظار عند انتهاء الوقت الرسمي للتصويت، وأدلوا بأصواتهم بعد إغلاق الصناديق .
- استكمال إدخال وتسوية محاضر الاقتراع التي وردت في وقت متأخر.[44] في اليوم التالي، ارتفعت هذه النسبة إلى 56٪ في الضفة الغربية، ويرجح أن السبب هو:

[44] https://www.facebook.com/CECPalestine/

- تأخر في التغطية من المحافظات الكبرى، خاصة الخليل
- إدراج بطاقات الاقتراع التي تم الإدلاء بها بعد وقت الإغلاق الرسمي من قبل الناخبين الذين كانوا بالفعل في طابور داخل مراكز الاقتراع
- مطابقة بروتوكولات مراكز الاقتراع التي تم إدخالها متأخرا

ويفسر ذلك أيضًا سبب إعلان نسبة المشاركة في دير البلح (22.6%) في وقت مبكر وبقائها ثابتة، إذ اقتصرت الانتخابات هناك على بلدية واحدة، في حين شملت عملية تجميع النتائج في الضفة الغربية عددًا كبيرًا من الهيئات المحلية ومراكز الاقتراع، التي جرى فرزها وتجميع نتائجها بوتيرة متفاوتة.[45]

من أصل 67 قائمة رسمية لحركة فتح في انتخابات المجالس البلدية، فازت 28 قائمة بالتزكية (نظرًا لعدم تقديم قوائم أخرى إلى لجنة الانتخابات المركزية)، بينما خاضت 39 قائمة منافسة انتخابية. وفي هذه المنافسة بين القوائم الـ 39، فاز مرشحو حركة فتح بـ 268 مقعدًا، أي ما يمثل 56.5% من إجمالي المقاعد المتاحة البالغ عددها 474 مقعدًا. وفي 25 مجلسًا من أصل 39 مجلسًا، حصلت الحركة على أكثر من نصف المقاعد، وبالتالي تمكنت من التحكم بتشكيل المجلس. ولا يُعرف عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب والفصائل السياسية الأخرى التي قاطعت الانتخابات من خلال مرشحين "مستقلين"، وذلك لأن هؤلاء المرشحين لم يسجلوا صراحةً على أنهم منتمون أو مرتبطون بتلك الأحزاب.

ولا يحدد القانون كيفية إجراء عملية تجميع النتائج، كما انه لا توجد لوائح أو أنظمة منشورة من قبل لجنة الانتخابات المركزية تنظم هذه العملية. وينص القانون على السماح بوجود المراقبين أثناء عملية تجميع النتائج، وقد تمكن فريق التقييم التابع لمركز كارتر من حضور عملية التجميع. إلا أن المكان وطبيعة الإجراءات نفسها لم يكونا مصممين بطريقة تعزز الشفافية أو تسهّل عملية المراقبة.[46]

على مر السنين، طورت لجنة الانتخابات المركزية نظام المعلومات لديها الخاص بتجميع النتائج واضطرت لتحديثه بسرعة لاستيعاب النظام الانتخابي الجديد. وقد كان هناك وقت لإجراء اختبار واحد فقط في نفس أسبوع الانتخابات، وهو أمر غير موصى به.

في الواقع، تم تجميع النتائج في ثلاث خطوات:[47]

[45] أدلى 15,962 ناخبا بأصوتهم، من أصل 70,449 ناخبا مسجلا.
[46] المادة 47.1. لاحظ فريق تقييم الانتخابات أنه لم يكن هناك أي منظمة أو مرشح أو وكيل قائمة آخر في مركز تجميع النتائج في لجنة الانتخابات المركزية.
[47] انظر الرسم البياني في الملحق 1.

1. بعد الانتهاء من عملية الفرز، يقوم موظفو الاقتراع بإعداد محاضر الفرز وتوقيعها إلى جانب ممثلي القوائم الانتخابية. ثم يقوم مسؤولو مراكز الاقتراع بإدخال بيانات محطات الاقتراع في النظام الإلكتروني الداخلي للجنة الانتخابات المركزية باستخدام بيانات اعتماد آمنة .

2. بعد ذلك، تُنقل محاضر الفرز الورقية إلى مكاتب الدوائر الانتخابية، حيث يتم مسحها ضوئيًا ورفعها إلى خادم المقر الرئيسي للجنة الانتخابات المركزية .

3. وفي المقر الرئيسي للجنة الانتخابات المركزية في رام الله، تخضع المحاضر الممسوحة ضوئيًا لجولة ثانية من إدخال البيانات، ينفذها متطوعون يتقاضون أجراً ويعملون بنظام المناوبات. ويقوم النظام الإلكتروني بمقارنة عمليتي الإدخال، حيث يتحقق تلقائيًا من تطابق البيانات، ويحدد أي اختلافات لمراجعتها وتصحيحها استنادًا إلى المحاضر المستلمة الممسوحة ضوئيًا. كما يجري النظام تدقيقًا إلكترونيًا إضافيًا للتحقق من أعداد الناخبين، وأصوات المرشحين، ومدى الالتزام بالمتطلبات القانونية، إلى جانب تحديد أي تناقضات لوجستية أو رقمية تحتاج إلى مراجعة يدوية .

وبعد حل أي اختلافات، تُعتمد المحاضر نهائيًا، ويُحتسب توزيع المقاعد، بما في ذلك تطبيق حصص النساء والحصص الدينية. وإذا كانت هناك شكاوى أو اعتراضات رسمية مرفقة بالمحاضر، تُحال إلى دائرة الإجراءات الانتخابية في لجنة الانتخابات المركزية لمعالجتها.

وقد أثرت مجموعة محدودة من الأخطاء في نظام تكنولوجيا المعلومات، وصفتها لجنة الانتخابات المركزية بأنها أخطاء بسيطة، على عملية تجميع النتائج. وقامت اللجنة بتصحيح نتائج عدد قليل من المجالس في اليوم التالي للانتخابات. ولم يتمكن مركز كارتر من الحصول على معلومات دقيقة بشأن نطاق هذه الأخطاء أو أسباب حدوثها، إلا أنه يبدو أن معظمها قد تم تصحيحه بسرعة.[48]

تلقى فريق التقييم عدة تقارير، منها:

- أخطاء تتعلق بحساب نسبة الحسم 5٪ الجديدة لحصول قائمة على مقعد (كان النظام قد طبق نسبة الحسم السابقة وهي 8٪).
- أخطاء إدخال البيانات بسبب تعقيد وطول بروتوكولات النتائج وإرهاق الموظفين.
- حدث خطأ تقني أثر على نتائج سبعة مجالس.

[48] https://www.elections.ps/TabId/1083/ArtMID/9183/ArticleID/5309/Press-Release-by-the-Central-Elections-Commission.aspx

ومن الجدير بالذكر أن نظام تكنولوجيا المعلومات لا يحتفظ بسجل لهذه الأخطاء بمجرد تصحيحها.

***التوصيات:***

- *ينبغي للجنة الانتخابات المركزية إجراء تدقيق مستقل بعد الانتخابات لنظام تكنولوجيا المعلومات المستخدم في تجميع النتائج، وإجراء التعديلات اللازمة عند الحاجة .*

- *ينبغي للجنة الانتخابات المركزية نشر الإجراءات المعتمدة الخاصة بعملية تجميع النتائج .*

- *ينبغي للجنة الانتخابات المركزية تيسير المراقبة الموثوقة لعملية إدخال البيانات الخاصة بتجميع النتائج من قبل المراقبين ووكلاء الأحزاب والقوائم الانتخابية. ويمكن أن يشمل ذلك استخدام شاشات عرض أو أي نظام آخر تختاره اللجنة، بما يتيح للمراقبين والوكلاء متابعة العملية دون التدخل في إجراءات إدخال البيانات .*

- *ينبغي منح لجنة الانتخابات المركزية وقتًا كافيًا قبل إجراء أي انتخابات لتعديل نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص بها بما يتوافق مع النظام الانتخابي المعمول به، واختباره مسبقًا بما يسمح بإجراء التصحيحات اللازمة قبل يوم الاقتراع بوقت كافٍ.*

*ينبغي للجنة الانتخابات المركزية نشر النتائج على مستوى محطات الاقتراع، إلى جانب بيانات نسب إقبال الناخبين المصنفة حسب الجنس، على موقعها الإلكتروني.*

### مشاركة النساء

ارتفعت نسبة التمثيل السياسي للنساء في انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية لعام 2026، ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى رفع حصص المقاعد المخصصة للنساء. ومع ذلك، ظل التمكين السياسي الفعلي للنساء ومشاركتهن المؤثرة محدودين بسبب استمرار تأثير الديناميكيات العائلية والعشائرية، والسياق الاجتماعي الأوسع، وتراجع حضور الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية.

ويُعزى ارتفاع تمثيل النساء في انتخابات الهيئات المحلية لعام 2026 بدرجة كبيرة إلى نظام الحصص (الكوتا) الذي أُدخل بموجب قانون الانتخابات رقم (23) لسنة 2025، والذي أرسى إطارًا انتخابيًا يجمع بين التمثيل النسبي المختلط (في المجالس البلدية) ونظام الأغلبية (في المجالس القروية).

ويُرجَّح أن نظام القائمة المفتوحة المعتمد في انتخابات المجالس البلدية يمنح أفضلية عامة للمرشحين المعروفين الذين يمتلكون موارد مالية أقوى وشبكات دعم محلية راسخة، مما يجعله أقل ملاءمة للمرشحات النساء.

ولمعالجة هذا التحدي، خصص القانون مقاعد محجوزة للنساء وفقًا لحجم المجلس البلدي أو المجلس القروي، بحيث تُخصص أربعة مقاعد في المجالس التي تضم 13 أو 15 عضوًا، وثلاثة مقاعد في المجالس التي تضم 11 عضوًا، ومقعدان في المجالس التي تضم تسعة أعضاء. وفي بعض الحالات، تضمنت القوائم الانتخابية عددًا من النساء يفوق الحد الأدنى الذي يفرضه القانون.[49] ومع ذلك، امتثلت معظم القوائم فقط لمتطلبات الحد الأدنى للحصص، مما يشير إلى أن الحصة كانت بمثابة سقف متصور لتمثيل النساء بدلا من حد أدنى يهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية الأوسع.

شكلت الناخبات النساء 48.4٪ من الناخبين المسجلين في الضفة الغربية.[50] ومثلت النساء المرشحات 29.4٪ من جميع المرشحات (32٪ في المجالس البلدية و23٪ في المجالس القروية). وحصلت النساء على 25.6٪ من المقاعد الإجمالية – ما مجموعه 495، منها 293 مقعدا من خلال حصة النساء. أما المقاعد ال 202 المتبقية فقد فازت بها مرشحات نساء بشكل صريح.[51] في دير البلح، من بين 17 مرشحة، فازت أربع نساء بمقاعد.

ترأست النساء ثماني قوائم انتخابية فقط في الضفة الغربية، ولم تترأس أي قائمة في دير البلح. ومع ذلك، فإن ترأس القائمة في ظل نظام القائمة المفتوحة يبقى عملية محدودة الاهمية، إذ تحدد الأصوات التفضيلية ترتيب المرشحين، وبالتالي اختيار رؤساء المجالس، ما لم يتم التوافق على خلاف ذلك بين أعضاء القائمة. ومن خلال الاجتماعات التي عقدها فريق التقييم مع عدد من المرشحين والمرشحات، تبيّن بوضوح أن فرص النساء في تولي رئاسة الهيئات المحلية كانت محدودة للغاية أو شبه معدومة. كما أن التحالفات والاتفاقيات بين القوائم كانت تُشكَّل عمومًا دون اعتبار النساء شريكات متساويات في مواقع القيادة، وفي بعض الحالات أفادت نساء بأنهن استُبعدن صراحةً من هذه الترتيبات.

وبسبب مقاطعة العديد من الأحزاب السياسية للعملية الانتخابية، باستثناء حركة فتح، أصبحت عملية تشكيل القوائم تعتمد بدرجة كبيرة على الروابط العائلية والنفوذ الاجتماعي والقدرة المالية، مما حدّ بشكل كبير من فرص النساء في الترشح. وفي غياب دعم الأحزاب، فقدت النساء الإسناد السياسي، وواجهن عوائق اقتصادية تتعلق بتغطية تكاليف الترشح والحملات الانتخابية، كما تراجعت فرص حصولهن على مواقع قيادية كانت الأحزاب تساعد سابقًا في التفاوض بشأنها. كما ظلّت مشاركة الشباب، بمن فيهم

[49] على سبيل المثال، في روابي، التي انتخب مجلسها البلدي بالتزكية، كانت هناك أربع نساء على قائمة من 11 مقعدا، رغم أن الحد الأدنى القانوني المطلوب هو ثلاث نساء.

[50] ويرجع ذلك على الأرجح إلى القيم المحافظة لبعض المجتمعات الصغيرة التي ترفض فكرة مشاركة النساء في أي شؤون عامة، بما في ذلك الانتخابات.

[51] تقرير ما بعد الانتخابات من مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

الشابات، محدودة بسبب غياب التدريب والدعم الحزبي، رغم وجود بعض الترشحات التي حفزها انخفاض الالتزامات المالية.

وأفاد ممثلو عدد من القوائم لمركز كارتر بأن الانتخابات اتسمت بدرجة أكبر بهيمنة البنى العائلية والعشائرية، حتى أن حركة فتح قد اعتمدت عليها، مما أدى في كثير من الأحيان إلى إدراج النساء بهدف استيفاء المتطلبات القانونية الشكلية، وليس بهدف إشراكهن في أدوار سياسية فعلية. وقد تفاقم هذا المناخ غير الداعم بسبب قِصر الفترة الانتخابية، ومحدودية حملات التوعية، وضعف جهود بناء القدرات الموجهة للمرشحات. إضافة إلى ذلك، أثرت الضغوط وأعمال الترهيب والتهديدات في بعض المناطق – ولا سيما المناطق التي ظهرت فيها قوائم فازت بالتزكية – بشكل غير متناسب على النساء، وأثنت بعضهن عن المشاركة.

وكانت مشاركة النساء في الحملات الانتخابية محدودة، إذ هيمن المرشحون الرجال على القوائم الانتخابية والمواد الدعائية نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية. وأدى نظام الحصص إلى ترسيخ الاعتقاد بأن تمثيل النساء أصبح مضمونًا مسبقًا، مما قلّل من الحافز للاستثمار في حملاتهن الانتخابية. كما أن البنية الانتخابية القائمة على العائلة والعشيرة، والمدعومة بالمعايير الأبوية، جعلت الأقارب الذكور والقيادات المحلية يقودون الحملات في كثير من الأحيان، بينما اقتصرت أدوار النساء غالبًا على أدوار رمزية أو مساندة.

وفي المناطق المحافظة، ظل الظهور العلني للنساء مقيدًا اجتماعيًا، كما أدى ضعف حضور الأحزاب السياسية إلى تقليص الفرص المتاحة أمام النساء، نظرًا لأن الأحزاب عادةً ما توفر برامج أكثر تنظيمًا لبناء القدرات ومنصات أكثر أمانًا للحملات الانتخابية. ونتيجة لذلك، كان يُنظر إلى النساء في كثير من الأحيان باعتبارهن مجرد "استكمال للقائمة" وليس كمرشحات مستقلات، مع محدودية ظهورهن في الحملات العامة مقارنة بالمرشحين الرجال. وقد تكيفت بعض النساء مع ذلك من خلال تنظيم أنشطة تواصل في تجمعات نسائية فقط، مثل لقاءات *الدواوين*.

ورغم أن عددًا أقل من النساء استخدمن صورهن الشخصية في المواد الدعائية مقارنة بالانتخابات السابقة، فقد ظهر اتجاه جديد تمثل في استخدام بعض المرشحات صورًا مولدة بالذكاء الاصطناعي لوجوههن بدلًا من الصور الشخصية.

وتمكنت مجموعة من المرشحات من تحقيق النجاح من خلال دعم الناخبين المباشر والدعم الانتخابي الشخصي، ومن بينهن مرشحات في حزما، وجنين، وسلفيت، والبيرة، وبتير، والخليل. وفي مدينة الخليل، فازت جميع المرشحات المدرجات على قائمة حركة فتح الرسمية من خلال الانتخاب المباشر، مما جعلها واحدة من ثلاث بلديات فقط تمكنت فيها النساء من تحقيق مستوى التمثيل المطلوب دون الحاجة إلى تطبيق نظام الحصص. ويشير ذلك إلى أن نجاح النساء انتخابيًا يظل ممكنًا عندما تحصل

المرشحات على مواقع أقوى ضمن القوائم الحزبية، أو على دعم محلي وعائلي، أو على حضور جماهيري أقوى وقدرة أكبر على التواصل.

وعلى الرغم من زيادة تمثيل النساء بموجب قانون الانتخابات الجديد، فقد أظهرت نتائج الانتخابات محدودية نجاحهن الانتخابي خارج إطار نظام الحصص. ففي العديد من البلديات، لم تفز سوى امرأة واحدة بمقعد من خلال الانتخاب المباشر، بينما حصلت أخريات على مقاعدهن عبر نظام الحصص. ووفقاً لشبكة الرقابة الفلسطينية، المرصد، لم تفُز اي من النساء في 35 مجلسًا بلديًا من أصل 90 مجلسًا، بمقاعد بشكل مباشر دون اللجوء إلى آلية الحصص.

***التوصية:*** *يجب على الأحزاب السياسية أن تمأسس الآليات الداخلية الهادفة إلى تعزيز مشاركة النساء بما يتجاوز مجرد الامتثال لمتطلبات الحصص.*[52]

## مشاركة الشباب

يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاما 22٪ من السكان الفلسطينيين، ومع ذلك لا يزال تمثيلهم محدوداً بشكل كبير في الهياكل السياسية ومراكز صنع القرار.[53] ووفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن تمثيل الشباب والنساء في مواقع اتخاذ القرار أقل من 1٪.[54] ويتشكل هذا النقص في التمثيل من خلال تداخل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي وقيوده، والمعايير الاجتماعية الأبوية، والفرص الاقتصادية المحدودة، وضعف دور الأحزاب السياسية، وتراجع هياكل التعبئة المجتمعية التي دعمت تاريخياً القيادة الشبابية.

بالرغم من أن الشباب الفلسطينيين أدّوا تقليديًا أدوارًا نشطة في الحركات الوطنية والاجتماعية، فإن العديد منهم أصبحوا أكثر عزوفًا عن المشاركة السياسية الرسمية. وغالبًا ما يُنظر إلى الشباب باعتبارهم قوةً للتعبئة الانتخابية بالدرجة الأولى، وليس باعتبارهم قادة محتملين، لا سيما داخل المجالس المحلية. كما أدى الغياب المطول للانتخابات الوطنية وغياب التغيير السياسي الهادف إلى تعميق هذا العزوف. وبالفعل، فإن معظم الفلسطينيين الذين تقل أعمارهم عن 38 عامًا – والذين يشكلون نحو 37% من السكان – لم يشاركوا قط في أي انتخابات فلسطينية عامة.

[52] https://www.almarsad.ps/index.php/uc_files/download/app_files/custom-fields/file/new_m_01jpg_3_2pdf_177875875834658736242O5.pdf?vsig=ac0f639cf53a4e89fc82cab993899206

[53] المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدد السكان في 2023-2024.

[54] المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ يشير مصطلح "مواقع صنع القرار" عادة إلى الأدوار القيادية والإدارية العليا في المؤسسات العامة وهياكل الحوكمة.

واستجابةً لمطالب الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية، أدخلت الحكومة إصلاحًا إيجابيًا تمثل في خفض سن الترشح إلى 23 عامًا بموجب قانون الانتخابات.[55] ورغم أن هذا الإصلاح مثل خطوة مهمة، إلا أنه تم تنفيذه في بيئة سياسية لا تزال تفتقر إلى دعم حقيقي لترشيح الشباب. واستمرت الهياكل الاجتماعية الأبوية، إلى جانب المشاركة المحدودة للأحزاب السياسية في الانتخابات، في تفضيل المرشحين الأكبر سناً والأفراد ذوي الوسائل الاقتصادية والنفوذ الاجتماعي الأقوى.

ونتيجة مباشرة لهذا الإصلاح، أصبح 178 مرشحًا تتراوح أعمارهم بين 23 و25 عامًا مؤهلين للترشح، وهو ما يمثل نحو 3.5% من إجمالي عدد المرشحين. ومع ذلك، ظلت مشاركة الشباب في الترشح محدودة. فقد بلغت نسبة المرشحين المنتخبين الذين تتراوح أعمارهم بين 23 و24 عامًا 1% فقط، في حين شكّل من تتراوح أعمارهم بين 25 و30 عامًا نحو 7% من إجمالي الفائزين، مقارنة بـ 26% للفائزين الذين تبلغ أعمارهم 50 عامًا فأكثر. كما بذلت الأحزاب السياسية جهودًا محدودة لتشجيع المرشحين الشباب أو دعمهم بصورة نشطة.

كما شكلت العوائق الاقتصادية قيدًا مهمًا على مشاركة الشباب. فقد أدت رسوم التسجيل المستحقة للجنة الانتخابات المركزية، إلى جانب النفقات المرتبطة بالحملات الانتخابية، إلى إحجام العديد من الشباب عن الترشح، ولا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع معدلات البطالة. ووفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ارتفع معدل البطالة في قطاع غزة إلى 68% خلال الربع الرابع من عام 2024. كما ارتفع معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية إلى نحو 28% خلال الربع الرابع من عام 2025.[56]

وعلى النقيض من ذلك، كانت مشاركة الشباب واضحة جدا في التصويت، ومراقبة الانتخابات، والحملات، والتعبئة، وتثقيف الناخبين. فقد اعتمدت الأحزاب السياسية والعائلات وحتى منظمات المجتمع المدني إلى حد كبير على الشباب كداعمين ومتطوعين بدلا من الترويج لهم كمرشحين. وفي اجتماعات مع منظمات الشباب والفصائل السياسية والمجموعات الشعبية، أكد المحاورون على عدد المتطوعين الشباب والمراقبين والمتدربين المشاركين في الأنشطة الانتخابية، بينما لم تكن هناك أدلة كثيرة على مبادرات منظمة لتشجيع ترشيح الشباب أو تولهيهم مواقع قيادية.

كما عزز الاعتماد الواسع على تعيين قوائم التوافق على المناصب عن طريق التزكية بدلا من العمليات الانتخابية التنافسية هيمنة النخب التقليدية والأجيال الأكبر سناً. عادة ما تسيطر آليات بناء التوافق من

[55] المادة 21 من قانون الانتخابات 2025/23 خفضت متطلبات العمر من 25 إلى 23.
[56] https://www.pcbs.gov.ps/media/ruapsnvd/internationalworkersday2026a.pdf

قبل عائلات مؤثرة، وقادة محليين راسخين، وجهات سياسية أو اقتصادية قوية، مما يحد من فرص الشباب للتنافس على المناصب المنتخبة والوصول إلى مواقع اتخاذ القرار. ونتيجة لذلك، تساهم هذه الممارسات في استمرار إعادة إنتاج هياكل القيادة التقليدية على حساب تجديد الأجيال.

وبشكل أوسع، لا تزال مشاركة الشباب في المجالس المحلية والمؤسسات التمثيلية تواجه حواجز هيكلية مرتبطة بالهيمنة الطويلة للأجيال الأكبر سناً في المناصب القيادية. وفي ظل غياب التداول الانتخابي المنتظم والانتخابات العامة، احتفظ العديد من القادة المحليين وأعضاء المجالس بمناصبهم لفترات طويلة، وصلت في بعض الحالات إلى أكثر من 12 عامًا. وتظهر أنماط مماثلة داخل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية. ولا تزال هذه الديناميكيات تقوّض عملية التجديد السياسي وتحدّ من المشاركة الفاعلة للشباب في عملية صنع القرار.

***التوصيات:*** *يجب على قادة جميع الأحزاب والفصائل بذل جهد نشط لإشراك الشباب في عملية الانتخابات، بما في ذلك أولئك الذين لم تتح لهم الفرصة للتصويت في انتخابات وطنية (أي شخص بين 18 و38 عاما).*

*يجب على الأحزاب والفصائل توفير مساحة سياسية وفرصا جديدة للناخبين الشباب للمشاركة في الشؤون السياسية. كما يجب أيضا السماح للشباب وتشجيعهم على لعب دور فعال في المناقشات الداخلية بين الأحزاب/الفصائل وأن يدرجوا كمرشحين في مقاعد واقعية من أجل انتخابهم.*

## مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة

تحظى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات السياسية والانتخابية في فلسطين بالحماية بموجب كل من الأطر القانونية الدولية والوطنية. ويُعدّ أبرز هذه الأطر المادة (29) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي انضمت إليها دولة فلسطين عام 2014، والتي تكفل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت، والترشح للانتخابات، وتولي المناصب العامة، والمشاركة الكاملة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين. كما تعزز هذه الضمانات المادة (25) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والقانون الأساسي الفلسطيني، وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (4) لسنة 1999.

وانسجامًا مع هذه الالتزامات القانونية، أكدت لجنة الانتخابات المركزية أن ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة شكّل إحدى أولوياتها في انتخابات الهيئات المحلية لعام 2026. وفي بيان نشرته اللجنة بتاريخ 8 شباط/فبراير 2026، أوضحت أن جهودها في مجال تثقيف الناخبين والتواصل معهم هدفت

إلى تعزيز المشاركة المتكافئة وإتاحة الوصول، من خلال توفير وسائل تواصل شمولية ومواد انتخابية ميسّرة، بما في ذلك محتوى مبسط، ومقاطع فيديو بلغة الإشارة، ومواد مطبوعة بطريقة بريل (Braille).

وعلى الرغم من الالتزامات المؤسسية الإيجابية لتعزيز شمول الأشخاص ذوي الإعاقة، استمرت العديد من المعيقات العملية والهيكلية في التأثير على مشاركتهم طوال الدورة الانتخابية.

واجه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديات ملحوظة في إمكانية الوصول في بعض مراكز الاقتراع خلال يوم الاقتراع. إذ كانت بعض مراكز الاقتراع في الضفة الغربية غير قابلة للوصول فعليا، حيث كانت مراكز الاقتراع تقع في الطوابق العليا دون وجود ممرات أو مصاعد كافية. وفي بعض الحالات، كان الاعتماد على المساعدة الشخصية أو المساعدة غير الرسمية ضروريا لتسهيل الوصول إلى مراكز الاقتراع وعملية التصويت، مما قد يعرض سرية التصويت للخطر. وبينما وفرت اللجنة تدابير الوصول مثل مواد مطبوعة بنظام بريل ودعم لغة الإشارة في بعض السياقات، لا تزال توافر هذه التدابير غير متساوية، وهناك اتساق محدود في توفير أدوات التصويت المتاحة والمساعدة في الموقع. ففي بلدية دير البلح بقطاع غزة، لاحظ المراقبون المحليون أن بعض المراكز غير مناسبة لكبار السن أو الأشخاص ذوي الإعاقة من الناخبين.

ترشح ما مجموعه 128 مرشحاً من ذوي الإعاقة، يمثلون حوالي 2٪ من مجمل المرشحين. وكان من بينهم، 67 شخصا يعانون من إعاقات جسدية أو متعلقة بالحركة، و56 يعانون من إعاقات بصرية، وخمسة يعانون من إعاقات متعددة. بالإضافة إلى ذلك، شكل الناخبون ذوو الإعاقة حوالي 3.3٪ من الناخبين اصحاب حق الاقتراع، مما يشير إلى مستوى قابل للقياس من المشاركة الانتخابية رغم الحواجز الهيكلية المستمرة.

***التوصيات:*** *ينبغي للجنة الانتخابات المركزية ضمان توافر مراكز اقتراع مهيأة وسهلة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير أوراق اقتراع ملائمة ضمن المواد الانتخابية الرسمية.*

*ينبغي للجنة الانتخابات المركزية اعتماد إجراءات مناسبة تمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من الإدلاء بأصواتهم بصورة مستقلة، ودون الحاجة إلى الاعتماد على مرافقين أو مساعدين.*

### حل النزاعات الانتخابية

تعتبر الإجراءات الفعالة والواضحة والعادلة لحل النزاعات الانتخابية جزءا أساسياً من عملية انتخابية تعمل بشكل جيد، وأساسية لضمان التمتع بجميع حقوق الإنسان الأخرى.[57]

[57] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (2)، الفقرة:(3) "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بما يلي: (1) أن تكفل لأي شخص انتُهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد سبيلًا فعالًا للانتصاف، حتى وإن كان الانتهاك قد ارتكبه أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية؛

يسمح الإطار القانوني لانتخابات المجالس المحلية للناخبين والمرشحين وممثلي القوائم استئناف قرارات لجنة الانتخابات المركزية أمام محكمة الانتخابات.[58] تم تأسيس محكمة الانتخابات لانتخابات المجالس المحلية من قبل الرئيس عباس بموجب المرسوم رقم 7 لسنة 2025، وتتكون المحكمة من أربع هيئات: واحدة لشمال الضفة الغربية، وواحدة لوسطها، وواحدة لجنوبها، وواحدة تغطي قطاع غزة.

وسّع قانون عام 2025 نطاق الأشخاص الذين يحق لهم الطعن في نتائج الانتخابات في المادة (1/55)، التي تنص على ما يلي: "لكل ناخب، أو مرشح، أو ممثل قائمة انتخابية، الحق في الطعن في النتائج المعلنة للانتخابات أمام المحكمة المختصة خلال سبعة أيام من تاريخ إعلان النتائج".

ويعكس النص الذي يجيز لممثل كل قائمة انتخابية تقديم الطعون إحدى التوصيات التي كانت قد قدمتها بعثة خبراء الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي عام 2017، والتي أوصت بأن "يُعدَّل إجراء الترشح بحيث يمنح كل مرشح في القائمة وكالة قانونية لممثل القائمة، بما يتيح له تمثيل القائمة وجميع مرشحيها أمام المحكمة."

قُدِّم ما مجموعه 60 طعنًا إلى محكمة الانتخابات عقب إعلان لجنة الانتخابات المركزية النتائج الأولية في 26 نيسان/أبريل 2026. وقد رفضت المحكمة 56 طعنًا من أصل 60، منها 32 طعنًا لعدم استيفائها الشروط الشكلية، و21 طعنًا لأسباب موضوعية، فيما سحب ثلاثة من مقدمي الطعون طعونهم.

أما الطعون الـ 32 التي رُفضت شكلاً، فقد تقرر عدم قبولها لأنها لم تُقدَّم من قبل الممثل الرسمي للقائمة الانتخابية أو بواسطة محامٍ مزاول للمهنة.

قبلت المحكمة أربعة طعون:

- أمرت محكمة الانتخابات بإعادة فرز الأصوات في حالتين، مما أدى إلى تغيير النتائج الانتخابية وتوزيع المقاعد في كلتا الحالتين .
- في إحدى الحالات، أمرت المحكمة بإعادة فرز الأصوات، إلا أن ذلك لم يؤثر على النتائج النهائية .

(ب) أن تكفل لكل من يدعي حقه في هذا الانتصاف أن تنظر في دعواه سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أي سلطة مختصة أخرى ينص عليها النظام القانوني للدولة، وأن تعمل على تطوير إمكانيات اللجوء إلى سبل الانتصاف القضائية؛(ج) أن تكفل قيام السلطات المختصة بإنفاذ سبل الانتصاف متى تقرر منحها.".

[58] تنص المادة 55 من القرار بقانون رقم 23 لعام 2025: "لكل ناخب أو مرشح أو ممثل قائمة الحق في الطعن في نتائج الانتخابات المعلنة أمام محكمة مختصة خلال أسبوع واحد من إعلان النتائج. تصدر المحكمة قرارها خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تقديم الادعاء إليها، وتبلغ لجنة الانتخابات المركزية بقراراتها لتنفيذها وفقا لذلك.

- في إحدى الحالات، ظهر اسم مرشح على ورقة الاقتراع كان قد توفي قبل يوم الاقتراع بعدة أيام، وحصل على عدد كافٍ من الأصوات للفوز بمقعد. وقد قررت المحكمة منح المقعد للمرشح الذي حصل على ثاني أعلى عدد من الأصوات.

***التوصية:*** *على لجنة الانتخابات المركزية تنفيذ برامج إضافية لتوعية الناخبين والمرشحين والأحزاب السياسية بشأن إجراءات تقديم الطعون، والأشخاص المخولين بتقديم الطعون أمام محكمة الانتخابات.*

***التوصية:*** *يجب على اللجنة المركزية للجنة إجراء المزيد من التوعية الانتخابية للناخبين والمرشحين والأحزاب السياسية حول إجراءات تقديم الطعون والأفراد المخولين بتقديم الطعون أمام محكمة الانتخابات.*

## تطورات ما بعد الانتخابات

لم يؤدِّ نشر نتائج الانتخابات المحلية في نيسان/أبريل إلى تشكيل جميع المجالس المحلية. فقد عادت الخلافات العائلية والعشائرية إلى الظهور في بعض المناطق التي حصلت فيها القوائم الفائزة على أغلبية نسبية من الأصوات. وفي مثل هذه الحالات، يتعين على أعضاء المجلس الجديد التوصل إلى توافق بشأن الشخص الذي سيُنتخب رئيسًا للبلدية أو المجلس القروي، وهذا ما أدى إلى تأخير تعيينه. ولهذا السبب، اقترحت العديد من منظمات المجتمع المدني أن يتم انتخاب رئيس البلدية ونائبه بصورة منفصلة ومباشرة من قبل الناخبين.

ومن المهم أن تؤدي إرادة الشعب، كما عبّر عنها من خلال انتخابات موثوقة ومكتملة، في نهاية المطاف إلى تشكيل الهيئة المنتخبة، وذلك حفاظًا على مصداقية العملية الانتخابية.

### دور وزارة الحكم المحلي

يمكن لوزارة الحكم المحلي تعيين مرشحين لاستكمال القوائم الانتخابية إذا لم يبلغ عدد المرشحين العدد المطلوب من المقاعد المخصصة للمجلس. وينص القانون على أنه: "في حال عدم استيفاء عدد المرشحين في قوائم انتخابات المجلس البلدي أو عدد المرشحين للمجلس القروي للعدد المخصص من مقاعد المجلس، يُعلن فوز المرشحين بالتزكية، وتتولى وزارة الحكم المحلي تعيين الأعضاء المتبقين، مع مراعاة تمثيل النساء والتمثيل الإسلامي–المسيحي."[59]

[59] المادة 49 (5-أ) من القرار بقانون رقم 23 لعام 2025 المتعلقة بانتخابات مجالس الهيئات المحلية.

أفادت وزارة الحكم المحلي بأن هناك 39 مجلس قروي لم يكتمل فيها عدد المرشحين المطلوب ضمن القوائم الانتخابية.

ووفقًا للمادة (56) من القرار بقانون رقم (23) لسنة 2025، حُدِّدت المدد قانونية الملزمة لعقد المجالس البلدية أو المجالس القروية اجتماعها الأول بعد إعلان النتائج النهائية، وذلك على النحو التالي:

- يعقد المجلس اجتماعه الأول خلال مدة أقصاها 10 أيام من تاريخ إعلان النتائج النهائية للانتخابات .
- إذا تعذر عقد الاجتماع بحضور ثلثي أعضاء المجلس، يدعو أكبر الأعضاء سنًا إلى عقد اجتماع آخر خلال مدة لا تتجاوز أربعة أيام من تاريخ الاجتماع الأول .

وفي حال لم يعقد المجلس اجتماعه الأول ضمن المدد الزمنية المشار إليها أعلاه، تقوم وزارة الحكم المحلي بدعوة المجلس إلى عقد اجتماعه الأول.[60] ومع ذلك، لا يتوقع القانون إطارا زمنيا لدعوة وزارة الحكم المحلي المجلس للقيام بذلك.

***توصية:*** *قد يتضمن القانون إطارا زمنيا لدعوة وزارة الحكم المحلي للمجلس لعقد اجتماعه الأول، كما ينص القانون على أن يخطط المجلس لاجتماعه.*

تلقى فريق التقييم تقارير تفيد بأنه بحلول 18 أيار/مايو 2026، لم يتم تشكيل سوى 60٪ من المجالس.

## تطورات ما بعد الانتخابات في قطاع غزة

في دير البلح، سارت مرحلة ما بعد الانتخابات بسلاسة، وتم انتخاب رئيس بلدية وفقًا للقانون. وبدأ المجلس المنتخب ممارسة مهامه من خلال مواصلة تنفيذ خطة طوارئ للخدمات، ركزت على الحفاظ على الخدمات الأساسية، بما في ذلك: إصلاح الطرق، وإزالة النفايات، وصيانة وتأمين خطوط المياه، وتأهيل شبكات الصرف الصحي، ودعم المشاريع الصغيرة الموجهة للشباب والنساء، وعقد لقاءات مع النازحين للاستماع إلى احتياجاتهم.

كما تم التواصل مع المنظمات والمؤسسات الدولية ومع البلدية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إضافة إلى جهات دولية أخرى طلبت الاطلاع على خطط المجلس واحتياجاته المستقبلية.

[60] من خلال مدير مديرية الحكومة المحلية في المحافظة.

ومع ذلك، شهد الوضع الأمني المتدهور أصلًا في قطاع غزة تدهورًا سريعًا بعد الانتخابات، في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2025. ووفقًا لتقرير حالة صادر عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في آذار/مارس، كانت، بموجب ترتيبات وقف إطلاق النار، مساحة تتراوح بين 55% و58% من إجمالي مساحة قطاع غزة خاضعة لسيطرة الجيش الإسرائيلي.[61] فصل ما يُسمى بـ"الخط الأصفر" بين المناطق الواقعة تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي في الشرق والجنوب، وبين المناطق التي يُفترض أن يقيم فيها المدنيون في الغرب. وبحلول نهاية نيسان/أبريل 2026، أُخضعت مساحة إضافية تبلغ نحو 11% من قطاع غزة لسيطرة الجيش الإسرائيلي (ما يُعرف بـ"الخط البرتقالي"). وبذلك، أصبحت المساحة الإجمالية الخاضعة للسيطرة العسكرية المباشرة أو النفوذ العسكري، أو التي تفرض عليها قيود على الحركة، تبلغ نحو 64% من مساحة قطاع غزة. أما المساحة المقدّرة المتاحة للحياة المدنية فتبلغ نحو 36% من القطاع[62].

يشكل قصف قطاع غزة والنقص الحاد والمستمر في الغذاء ومياه الشرب والأدوية والكهرباء ووسائل الاتصال مظاهرَ للأوضاع الإنسانية والأمنية الكارثية السائدة في مختلف أنحاء قطاع غزة. ولا تقتصر الظروف الحالية على كونها غير مواتية لإجراء انتخابات مستقبلية أوسع نطاقًا وذات مصداقية هناك، بل إنها تشكل أيضًا تهديدًا وشيكًا لحياة ورفاه أكثر من مليوني فلسطيني يعيشون تحت الحصار.

## المؤتمر العام الثامن لحركة فتح

من المهم سياسياً، تميزت فترة ما بعد الانتخابات بعقد المؤتمر العام الثامن لحركة فتح الذي طال انتظاره (14–16 أيار/مايو)، والذي عقد بالتزامن في رام الله والقاهرة وغزة، حيث أعيد انتخاب محمود عباس بالتزكية بالإجماع رئيسا للحركة. كما تم تنظيم انتخابات اللجنة المركزية لحركة فتح (18 عضوا) والمجلس الثوري (80 عضوا).

خلال كلمته الافتتاحية للمؤتمر، سلط الرئيس عباس الضوء على نجاح الانتخابات المحلية، ووضع خارطة طريق مبدئية للانتخابات المستقبلية، مؤكدا نيته إجراء انتخابات المجلس الوطني في تشرين ثاني/نوفمبر 2026، تليها انتخابات عامة وانتخابات رئاسية. كما صرح بأن الدستور الجديد "جاهز، لكن كيف نقدمه ولمن نقدمه، هذه هي القضية. سواء كان ذلك يعني استفتاء، أو (من خلال) مؤسسات معينة." كما صرح الرئيس عباس بأن قانون الانتخابات العامة الجديد وقانون الأحزاب السياسية "جاهزان".

[61] رويترز، "الخرائط الإسرائيلية توضح منطقة السيطرة العسكرية الموسعة في غزة" (29 أبريل 2026) - تقرير الحالة رقم 221 للأونروا (13 أيار/مايو 2026)

[62] Reuters, "Israeli maps outline expanded zone of military control in Gaza" (29 April 2026) - UNRWA Situation Report No. 221 (13 May 2026)

ستمهد هذه الخطوات الطريق لثلاث عمليات انتخابية في المستقبل القريب، قد تبدأ بانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم انتخابات البرلمان أو المجلس التشريعي الفلسطيني تحت مظلة السلطة الفلسطينية، وأخيرا الانتخابات الرئاسية.[63] وقد أعلن الرئيس عباس أن عام 2026 "سيكون عام الديمقراطية."

حتى وقت صياغة هذا التقرير، يقال إن مسؤولي السلطة الفلسطينية يخططون لانتخابات كل من المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي في أواخر 2026 أو أوائل 2027. وقد يتم تأجيل الاستفتاء على دستور مؤقت.

ونظرا للظروف الأمنية الحالية، وتصاعد عنف المستوطنين، والعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، وزيادة القيود على الحركة، فإن تنظيم أربع عمليات انتخابية وطنية واسعة النطاق في مثل هذا الجو المستمر من الصراع سيكون تحدياً كبيراً – ليس فقط للجنة الانتخابات المركزية، بل أيضا للفصائل السياسية والمرشحين، وفي النهاية للناخبين الذين يسعون للإدلاء بأصواتهم بحرية.

## الاستنتاجات

أجريت الانتخابات المحلية الفلسطينية في 25 نيسان/أبريل 2026 في مناخ سياسي وإنساني واقتصادي صعب للغاية تشكل بسبب التداعيات المستمرة لحرب غزة، وتصاعد التوترات في الضفة الغربية، وغياب الانتخابات الوطنية لمدة طويلة، والتوترات الإقليمية الناجمة عن الصراع بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل. وقد أدت القيود على الحركة، وعنف المستوطنين، والترهيب، والاعتقالات التعسفية، والتدهور الاقتصادي، والانتخاب بالتزكية، والاحتكار السياسي في الضفة الغربية الى تقييد العملية الديمقراطية بشكل كبير، مما جعل الانتخابات غير تنافسية في أكثر من نصف الدوائر الانتخابية. كما أدت الظروف الإنسانية والأمنية السيئة في غزة إلى الحد من المشاركة بصورة أكبر، مما أدى إلى عدم تحقيق العملية الديمقراطية بالكامل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، مثلت الانتخابات محاولة للحفاظ على محدودية مسارات المشاركة الديمقراطية، حيث لا تزال الانتخابات المحلية هي العملية الانتخابية المتكررة الوحيدة المتاحة لمعظم الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبينما وفرت فرصة مهمة للمشاركة السياسية المحدودة، لا تزال هناك مخاوف جدية تتعلق بالتعددية السياسية، والاستقرار القانوني، والمنافسة الانتخابية، والبيئة الأوسع للحقوق والحريات الأساسية. ستكون هناك حاجة إلى جهود من السلطة الفلسطينية، والقادة السياسيين والأحزاب السياسية، والمجتمع الدولي للمساعدة في ضمان أن تكون الظروف في الأراضي الفلسطينية المحتلة أكثر ملاءمة لممارسة الحقوق السياسية الفلسطينية. وسيساعد اتخاذ هذه الخطوات

[63] يشمل ذلك أيضا التعقيدات المتعلقة بالتصويت في الشتات على 150 ممثلا مخصصا له، من المتوقع بشكل مبدئي اجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين ثاني/نوفمبر 2026.

في دعم المشاركة الشمولية، والتجديد الديمقراطي، وإعادة بناء غزة، وإقامة دولة فلسطينية، وعملية سلام مستدامة بين إسرائيل وفلسطين.

## التوصيات

### *إلى السلطة الفلسطينية:*

- *تعزيز الضمانات وآليات المساءلة خلال عملية ترشيح المرشحين، بما في ذلك التحقيق في الجرائم المزعومة والملاحقة القضائية في الوقت المناسب، لمنع أي تدخل من قبل الجهات الرسمية، بما فيها الأجهزة الأمنية أو الجهات السياسية أو الهيئات الإدارية.*
- *ضمان احترام وحماية حرية التعبير خلال العملية الانتخابية، بما في ذلك منع التهديدات التي تستهدف وسائل الإعلام أو المرشحين أو غيرهم من أطراف العملية الانتخابية.*
- *إجراء انتخابات المجالس المحلية في بلديات أخرى في قطاع غزة، حيثما كان ذلك ممكنًا، بهدف إحياء العملية الديمقراطية وتشجيع المشاركة العامة.*
- *إعطاء الأولوية لتوفير الموارد الكافية والمستقرة اللازمة لتمكين لجنة الانتخابات المركزية من تنفيذ العمليات الانتخابية بكفاءة ومهنية وبجودة عالية .*
- *ضمان توفير الأمن الكافي لجميع الفلسطينيين، بما في ذلك في مراكز الاقتراع، لتمكين الناخبين من المشاركة الكاملة في الانتخابات والإدلاء بأصواتهم بحرية ودون خوف .*
- *يتعين على الأجهزة الأمنية الفلسطينية ضمان تهيئة بيئة تحترم حقوق الإنسان، بما يكفل للفلسطينيين حرية اختيار ممثليهم المنتخبين دون تعرضهم للمضايقة أو الترهيب.*

### *إلى السلطة التشريعية:*

- يجب إخضاع متطلبات ترشيح المرشحين لمشاورات واسعة مسبقة، بهدف التوصل إلى توافق والى احترام التزامات فلسطين الدولية. ويجب أن تنعكس نتائج هذه المشاورات بصورة مناسبة في التشريعات النهائية.
- استحداث سياسة تُمكّن من إجراء انتخابات تكميلية في البلديات التي لم يتقدم فيها أي مرشح أو قائمة خلال فترة الترشح .
- الامتناع عن تعديل قانون الانتخابات أو إجراء تغييرات جوهرية على النظام الانتخابي خلال السنة التي تسبق موعد إجراء الانتخابات .
- تخفيض قيمة الايداع المالي المطلوب للترشح، مع مراعاة تكلفة المعيشة، لتشجيع مشاركة الشباب والنساء في الانتخابات كمرشحين .
- إطلاق حوار ونقاش حول آلية "الفوز بالتزكية"، مع إمكانية إجراء استفتاء بشأن هذه الآلية، وفقًا لما اقترحته لجنة الانتخابات المركزية والمراقبون المحليون في الانتخابات السابقة .
- تعديل القانون بحيث يُلزم وزارة الحكم المحلي بدعوة المجالس المُعيّنة إلى عقد اجتماعاتها الأولى خلال إطار زمني محدد.
- تعديل قانون الانتخابات ليتضمن إلزام لجنة الانتخابات المركزية بنشر تقارير تمويل الحملات الانتخابية .

- تعديل قانون انتخابات الهيئات المحلية بحيث يُلزم بإجراء عملية تحقق أو تصديق انتخابي في الحالات التي تُقدَّم فيها قائمة واحدة فقط إلى لجنة الانتخابات المركزية للتنافس في دائرة انتخابية معينة.

***إلى لجنة الانتخابات المركزية:***

- إجراء تدقيق مستقل بعد الانتخابات لنظام تكنولوجيا المعلومات الخاص بلجنة الانتخابات المركزية والمستخدم في عملية تجميع النتائج .

- نشر إجراءات تجميع النتائج قبل يوم الاقتراع .

- إضافة شاشات عرض أو أي نظام آخر تختاره لجنة الانتخابات المركزية أثناء عملية تجميع النتائج، بما يتيح للمراقبين متابعة سير العملية دون التدخل في عمليات إدخال البيانات .

- مواءمة نظام تكنولوجيا المعلومات مع النظام الانتخابي المعمول به حاليًا، واختباره قبل الانتخابات بوقت كافٍ لإتاحة المجال لإجراء التصحيحات اللازمة .

- نشر نتائج الانتخابات لكل محطة اقتراع على الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات المركزية، مع تصنيف البيانات بحسب العمر والجنس .

- تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال زيادة عدد مراكز الاقتراع المهيأة لهم، وتوفير أوراق اقتراع ملائمة لاحتياجاتهم .

- تعديل الإجراءات بما يمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من الإدلاء بأصواتهم بصورة مستقلة، دون الاعتماد على مساعدة الآخرين .

- تكثيف حملات تثقيف الناخبين لتعريفهم بإجراءات الطعون الانتخابية، وبالأشخاص المخولين قانونًا بتقديم الطعون أمام محكمة الانتخابات .

***إلى الأحزاب السياسية:***

- مأسسة الآليات الداخلية الهادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة، بما يتجاوز مجرد الامتثال لمتطلبات نظام الحصص (الكوتا).

***إلى المجتمع الدولي ودولة إسرائيل:***

- وقف انتهاكات وقف إطلاق النار وسحب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2803.
- ضمان ترافُق الجهود الرامية إلى إجراء الانتخابات العامة في قطاع غزة مع إعطاء الأولوية لتوفير بيئة آمنة وإنسانية تُمكّن من ممارسة الحقوق السياسية، بما في ذلك تحسين الوصول إلى الاحتياجات الإنسانية الأساسية (الغذاء، والمياه، والكهرباء، والأدوية، والمأوى)، بما يعزز مصداقية العملية الانتخابية.
- اتخاذ خطوات لضمان قدرة لجنة الانتخابات المركزية على تسليم المواد والإمدادات الانتخابية إلى قطاع غزة في الوقت المناسب لتسهيل وضمان الإدارة الفنية للانتخابات.
- ضمان حصول السلطة الفلسطينية ولجنة الانتخابات المركزية على موارد مستقرة وكافية، وحرية الحركة والوصول والدعم اللوجستي لإجراء عمليات انتخابية موثوقة بطريقة مهنية وعالية الجودة.

*بعيدا عن هذه التوصيات، يود مركز كارتر إعادة تأكيد بعض التوصيات السابقة التي ليست جزءا من هذا التقرير:*

- يجب احترام حق الفلسطينيين في الترشح، وحق المشاركة في الشؤون المدنية لبلادهم، والحق في انتخابات ديمقراطية دورية. وعلى جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية والمجتمع الدولي، دعم الخطوات التي تهدف إلى (أ) إجراء الانتخابات، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية والتشريعية، لتوفير الفرصة للشعب الفلسطيني للتعبير عن خياراتهم السياسية بحرية؛ و(ب) قبول نتائج عملية انتخابية موثوقة.
- يجب على قادة جميع الأحزاب والفصائل بذل جهد نشط لإشراك الشباب في العملية الانتخابية، بما في ذلك أولئك الذين لم تتح لهم الفرصة للتصويت في انتخابات وطنية (الأعمار 18 – 38). كما يجب أن تعمل الأحزاب والفصائل على توفير مساحة سياسية وفرصا جديدة للناخبين الشباب للمشاركة في الشؤون السياسية. وينبغي أيضا السماح للشباب وتشجيعهم على لعب دور فعال في المناقشات الداخلية بين الأحزاب/الفصائل وأن يدرجوا كمرشحين في مقاعد واقعية لانتخابهم.
- يجب على السلطة الفلسطينية اتخاذ خطوات فورية لضمان خلق بيئة ملائمة لانتخابات تنافسية وشاملة وديمقراطية حقيقية. ويشمل ذلك الحماية الكاملة لحقوق الفلسطينيين في حرية التجمع والتعبير والأمن الشخصي.
- السعي الى تأكيد واضح من إسرائيل بأنها ستسمح للناخبين الفلسطينيين بالإدلاء بأصواتهم في مكاتب البريد الخاصة بهم في القدس الشرقية وتسهل إجراء الانتخابات الوطنية الشاملة، وفقاً لالتزامات إسرائيل بموجب اتفاقيات أوسلو.
- على ممثلي المجتمع الدولي، وخاصة الحكومة الأمريكية، دعم القادة الفلسطينيين في هذه الجهود وأن يشتركوا مع السلطات الفلسطينية والإسرائيلية لتوضيح خطوات إجراء الانتخابات.

**يود مركز كارتر أن يشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (UNDP PAPP) على دعمه السخي لهذا التقييم.**

النتائج والتحليلات ووجهات النظر والتوصيات الواردة في هذا التقرير وبيانات أخرى لا تمثل الموقف الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الأمم المتحدة أو أي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي جزء من مجلسه التنفيذي.

## الملاحق

*الملحق 1: عملية تجميع النتائج*

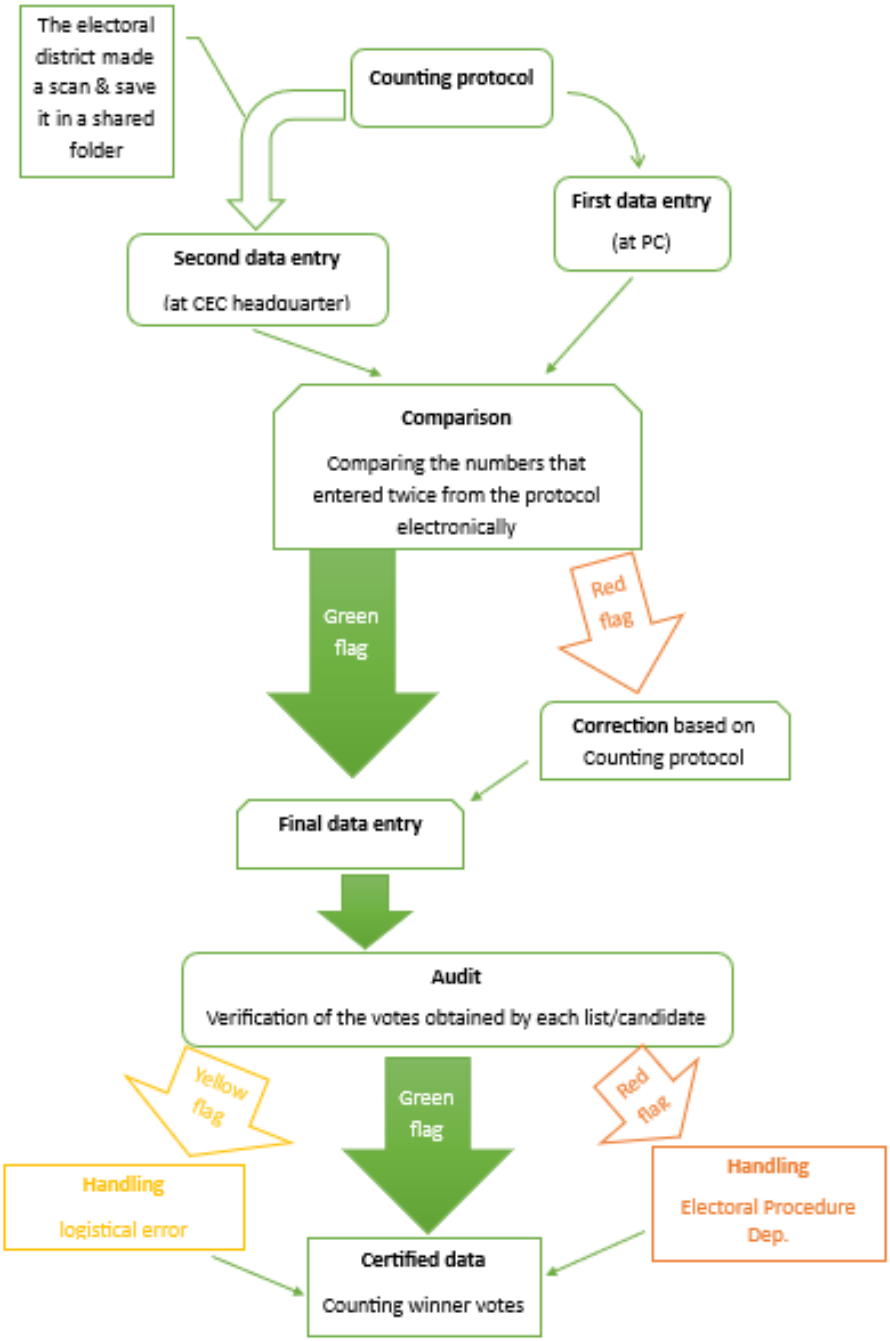

**آلية إدخال وتجميع وتدقيق نتائج الانتخابات**
**تقوم الدائرة الانتخابية بمسح محضر الفرز ضوئيًا (Scan) وحفظه في مجلد مخصص .**

**محضر الفرز (Counting Protocol)**

**الإدخال الأول للبيانات**
(في مركز الاقتراع) **الإدخال الثاني للبيانات**
(في المقر الرئيسي للجنة الانتخابات المركزية)

**المقارنة(Comparison)**
**مقارنة البيانات المُدخلة مع بيانات محضر الفرز .**

- ✅ **إشارة خضراء :(Green Flag)** البيانات متطابقة .
- ❌ **إشارة حمراء :(Red Flag)** يوجد اختلاف بين البيانات .

إذا ظهرت **إشارة حمراء تصحيح البيانات استنادًا إلى محضر الفرز.**

**الإدخال النهائي للبيانات (Final Data Entry)**

**التدقيق(Audit)**
التحقق من عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة أو مرشح
بعد التدقيق:
**إشارة خضراء :(Green Flag)** النتائج صحيحة .

المعالجة
دائرة الاجراءات الانتخابية
**البيانات المعتمدة (Certified Data)**

**النتائج النهائية للأصوات .(Final Vote Tallies)**

**في حال ظهور ملاحظات أثناء التدقيق:**

**🟨 إشارة صفراء:(Yellow Flag)**

**المعالجة(Handling)**

**خطأ لوجستي.(Logistical Error)**

**🟥 إشارة حمراء:(Red Flag)**

**المعالجة(Handling)**

**دائرة الإجراءات الانتخابية.(Electoral Procedure Department)**

الملحق 2: عدد الناخبين في المناطق التي تقدمت فيها قائمة واحدة بالتزكية

| المحافظة | عدد البلديات | عدد القرى | عدد الناخبين |
|---|---|---|---|
| القدس | 15 | 6 | 66,554 |
| جنين | 3 | 33 | 49,072 |
| طولكرم | 2 | 13 | 19,273 |
| طوباس | | 6 | 2,062 |
| نابلس | 4 | 21 | 136,728 |
| قلقيلية | 2 | 6 | 11,611 |
| سلفيت | 1 | 3 | 8,031 |
| رام الله والبيرة | 7 | 33 | 87,422 |
| أريحا | | 4 | 2,845 |
| بيت لحم | 4 | 17 | 34,987 |
| الخليل | 4 | 13 | 46,681 |
| **المجموع** | | | **465,266** |

**الانتخابات المؤجلة**

| المحافظة | البلدية | عدد القرى | عدد الناخبين |
|---|---|---|---|
| الخليل | بيت أومر | | 10,515 |

*المصدر: لجنة الانتخابات المركزية*

THE
CARTER CENTER

ون كوبنهيل
453 طريق جون لويس فريدوم باركواي
أتلانتا، جورجيا 30307
(404) 420-5100
www.cartercenter.org